التغيرات في المنطقة العربية وأثر التطورات الدولية
«بين تيارات الشعبوية والأصوات البديلة»

التغيرات في المنطقة العربية وأثر التطورات الدولية
«بين تيارات الشعبوية والأصوات البديلة»

فواز طرابلسي– وائل جمال– جينارو جرفازيو
وسام سعادة– جورج فهمي
منسق المشروع: **نصاف براهمي**
تصميم غلاف/**مصطفى علوان**

الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠١٩
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية:
2019 / 19621
الترقيم الدولي
978-977-6648-425
1– العالم العربي – الأحوال السياسية
2– العالم العربي – العلاقات الخارجية
3– الحدود السياسية
أ– طرابلسي ، فواز (مؤلف مشارك)
320،956

جميع الحقوق محفوظة للناشر

دار المرايا للإنتاج الثقافي

هذه الأوراق نتاج أعمال ورشة عمل: المنطقة العربية بين التحولات الإقليمية والتغيرات الدولية 18 مارس 2019 / بيروت
وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

تليفون: 2023961548 +
البريد الإلكتروني:
elmaraya@elmaraya.net
العنوان: 23 ش عبدالخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17، القاهرة ، ج م ع

التغيرات في المنطقة العربية وأثر التطورات الدولية

«بين تيارات الشعبوية والأصوات البديلة»

فواز طرابلسي – وائل جمال – جينارو جرفازيو
وسام سعادة – جورج فهمي

EL MARAYA
for Cultural Production
المرايا
للإنتاج الثقافي

المحتويات

المنطقة العربية بين التغيرات الداخلية والسياق العالمي
– إطار عام.....١١

مائة عام على اتفاقية سايكس – بيكو
وإعلان بلفور.....٣١

ما يحفز وما يعرقل ولادة يمين عربي جديد يحاكي الموجة
الشعبوية الصاعدة عبر العالم.....٥٣

كيف صعد اليمين بنماذجه العربية المختلفة بعد ٢٠١١.....٦٩

ظهور اليمين الجديد في أوروبا وأثره على العالم العربي.....٨٣

المشاريع العالمية المضادة لليمين الشعبوي، في البحث عن
مقاومة عربية.....٩٩

تعريف بالكتاب

١) فواز الطرابلسي: أستاذ جامعي وكاتب وسياسي وناشط وباحث ومؤرخ لبناني، يدرِّس في الجامعة الأمريكية. يحمل دكتوراه في التاريخ من جامعة باريس. شغل منصب رئيس تحرير جريدة الحرية ومجلة بيروت المساء.

لديه الكثير من الأبحاث التي تتعلق بالشأن اللبناني والمحيط العربي، من بينها: «تاريخ لبنان الحديث: من الإمارة إلى اتفاق الطائف» (٢٠٠٨)؛ ''عكس السير كتابات مختلفة'' (٢٠٠٢)؛ ''ظفار شهادة من زمن الثورة'' (٢٠٠٣)؛ «ثورات بلا ثُوّار» (٢٠١٣).

٢) جينارو جيرفازيو: محاضر أول في التاريخ والسياسة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في قسم العلوم الإنسانية في روما تري. قبل انضمامه إلى روما تري، شغل منصب مدير مركز دراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جامعة ماكواري في سيدني (٢٠٠٩ – ٢٠١١)، وكان يقوم بالتدريس والبحث في القاهرة في الجامعة البريطانية في مصر من عام ٢٠١١ حتى أوائل ٢٠١٦ وتشمل اهتماماته البحثية: العلمانية والماركسية في العالم العربي، والدور السياسي للمفكرين العرب، والنشاط المدني والحركات الاجتماعية والاحتجاجية في العالم العربي (خاصة مصر).

٣) وائل جمال: باحث في الاقتصاد السياسي وصحفي وكاتب. تركّز أبحاثه على الاقتصاد السياسي في مصر والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدالة الاجتماعية، اللامساواة والتفاوت الاجتماعي المتفاقم، وتآكل الطبقات الوسطى في العالم العربي. ترجم كتاب توماس بيكيتي رأس المال في القرن الحادي والعشرين للعربية مع سلمى حسين، ومحرر كتاب الاقتصاد المصري في القرن الحادي والعشرين الصادر عن دار المرايا في ٢٠١٧.

٤) وسام سعادة: كاتب وصحافي وأستاذ جامعي لبناني. درس العلوم السياسية والفلسفة. حائز على دبلوم الدراسات المعمّقة في العلوم السياسية، اختصاص الفكر السياسي ويكتب الأستاذ وسام سعادة في عدة صحف من أهمها السفير سابقا والقدس والعربي وله عدة مقالات وأبحاث.

٥) جورج فهمي: باحث تتركّز أبحاثه على القوى الدينية في مرحلة الانتقال الديمقراطي، والتفاعل بين الدين والدولة في مصر وتونس، والأقليات الدينية في مصر وسوريا. وقد حصل فهمي على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من الجامعة الأوروبية في فلورنسا عام ٢٠١٣.

المنطقة العربية بين التغيرات الداخلية والسياق العالمي
منتدى البدائل العربي [1]

طرحت الانتفاضات العربية العديد من الأسئلة حول إمكانات وحدود النظام السياسي الإقليمي في المنطقة، وأطلقت تلك الثورات كذلك العديد من التكهنات حول توازنات القوى القائمة والمستقبلية في المنطقة. يمكننا القول إن توازن القوى الحالي في المنطقة أكثر ميلًا لما يمكن أن نسمّيه «معسكر الخليج» تحت قيادة المملكة العربية السعودية والإمارات. صحيح أن المملكة كانت تمتلك رؤية أو مشروعًا متكاملاً للمنطقة قبل تلك الانتفاضات، والتي يجادل الكثيرون أنها فقط جزءٌ من سلسلة الصراع الممتد على قيادة المنطقة بين المعسكر التقدّمي

١- شكر خاص للباحث محمد رمضان للترجمة والإضافات التي قام بها لهذه الورقة.

(التحديثي) والذي يرفع رايه القومية وبين المشروع الرجعي والذي يتّخذ الدين كواجهة سياسية. في هذا التحليل، على سبيل المثال تتحوّل مصر من قيادة المشروع الأول لكي تكون مجرد مشارك في المحور السني أو ما نسميه بالمعسكر الخليجي.

في الصراع القديم حول قيادة المنطقة بين المعسكر التحديثي والمعسكر الرجعي، تحديدًا بين مصر والسعودية حول قيادة المنطقة، كان كلٌّ منهما يمثّل مصالح قوّتين عظمتين في تلك الفترة هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، لكن لا ينبغي التغافل عن أنّه كان هناك ما يجمع المشروع الرجعي مع المشروع التحديثي خلال تلك الفترة وهي القضية الفلسطينية التي مثّلت الشرعية السياسية والخطابية لكلا المشروعين. أعطت التغيرات السياسية في كل من ليبيا وسوريا وتحوّل الثورات الشعبية في تلك الدول لحروب أهلية ضارية، والتي ترافقت مع سياسات الإدارة الأمريكية السابقة تحت قيادة أوباما المشروع الثاني مزيدًا من الزخم والقوة لكي يقود المنطقة.[٢] أعطت تلك التغيرات الدول الخليجية فرصةً للانقضاض على الربيع العربي بغض النظر عن مدى تأثير تلك التدخلات السياسية على الشعوب.

يري البعض أن الأنظمة السياسية في تلك المنطقة تقبع الآن عند حافة الانهيار بما أنه لم يعد هناك ما يوحّدها معًا مثل القضية الفلسطينية والعلاقة مع إسرائيل والتي كانت العدو المشترك الأول لتلك الدول والأنظمة السياسية. والحقيقة أنه دائمًا ما كانت تتغيّر التحالفات السياسية في المنطقة بناءً على المصالح المشتركة،[٣] لكن المهم أن هناك كثيرين يرون أن النظام الإقليمي في المنطقة يبدو في نهايته.[٤] بعد

٢- محمد العجاتي، نظام إقليمي جديد أم كارثة عالمية قيد التشكل، مقال، السفير العربي، 14 أكتوبر 2018 http:// assafir.com/Article/514088/Archive.

٣- جميل مطر، النظام الإقليمي العربي يتهاوى، الحياة اللندنية، 18 ديسمبر 2016 https://goo.gl/DVkf5u.

٤- عبد المنعم المشاط، نهاية النظام الإقليمي العربي، الشروق، 23 أغسطس 2016. https://goo.gl/Neze33:

الانتفاضات العربية، وفي البلدان التي سقطت فيها الأنظمة السياسية أو أجبرت على تبنّي سلسلة من الإصلاحات استجابةً للاحتجاجات الشعبية، كان التركيز الأهم لتلك الأنظمة الجديدة على الشؤون الداخلية. وفي الوقت نفسه، كانت الملكيات المستقرّة في الخليج تعمل جاهدةً على عدم تصدير تلك الحالة الثورية لها، عملت تلك الملكيات أيضًا على إثبات أنّ تلك الانتفاضات كانت خطأً كبيرًا من البداية وأنّ الطريق الأمثل للتنمية والإصلاح هو النهج السياسي والاقتصادي لتلك الملكيات. ساعد هذا الخطاب كثيرًا على تحوّل الثورات نحو الاقتتال الأهلي، كما في سوريا، ليبيا، واليمن.

كان نجاح الثورات يعني بالنسبة لملَكِيات المنطقة ضرورة زيادة مستوى المشاركة في السلطة ومنح مواطنيها صوتًا أعلى في الشؤون السياسية، من خلال انتخابات برلمانية ومجالس استشارية على المستويين المحلّي والوطني. وفي دول شمال أفريقيا كالجزائر ومصر، هذا قد يعني فصلاً أعمق بين السلطات، كما في النظام البرلماني التونسي، بحيث لا تفرض مؤسسة أو مجموعة سيطرتها المنفردة. أما الدول التي كانت مركزية والتي كانت تشتعل فيها حربٌ ضروس ومُهلكة بفعل عسكرة الثورات الشعبية، كليبيا وسوريا واليمن، فستكون في حاجة إلى تغييرات جذرية قد تتطلّب السماح لمناطق ومجتمعات محلية بحيّز حرية أكبر لإدارة شؤونها بنفسها، وتوفير حماية مادية للأقليات فيها.[5] في الوقت نفسه كانت حقبة ما بعد الثورات مباشرةً تشهد ظهور أحلافٍ جديدةٍ تشكّلت بفعل قوى غير عربية مثل تركيا وإيران واسرائيل. يرى كثرٌ أن تلك الأحلاف الجديدة لعبت دورًا مهمًّا في مواجهة آثار ما بعد الثورات وضيّقت الخناق بالطبع على أي انتفاضات مستقبلية في المنطقة

5 -Perry Cammack, Marwan muasher, Arab fractures: citizens, state and social contracts. Carnegie Endowment for international peace, 2017, https://bit.ly/2kV8efW.

من شأنها هدم الأنظمة القائمة والتي تضمن استمرار الوضع الحالي للنظام الإقليمي في المنطقة. ارتبطت تلك الأحلاف الجديدة بالرؤية الخليجيّة التي تستبدل إيران بدلاً من إسرائيل كعدوٍّ أول، وتقسّم المنطقة طبقًا لخطوط وتقسيمات طائفية، وبالتالي استبدال الخطاب القومي العربي بالمحور السّني في النهاية.

يتسم النظام الجديد بعددٍ من السمات منها:

- عودة القضية الفلسطينية مرة أخرى للواجهة، والتي تجسّدت في الخطاب الذي استخدمه الفاعلون السياسيون الجدد في المنطقة والمتمثّل بالأساس في التضامن مع غزة ضد الضربات الإسرائيلية. هذا النوع من الأنشطة السياسية (political activism) يقاوم التطبيع الذي تحاول الأنظمة الحالية تمريره شعبيًّا من أجل الحصول على الشرعية أو الاعتراف السياسي من قبل القوى العالمية بها.
- ظهور جيل جديد من الشباب، والذي استطاع اكتساب مساحة كبيرة في المشهد السياسي عبر استخدام وسائل جديدة وغير تقليدية ارتبطت بالأساس بالفعل الثوري. تجسّدت تلك الوسائل في البداية من خلال استخدام الإنترنت خلال التسعينيات في البحرين من أجل المعارضة السياسية ومن ثم انتفاضات ٢٠١١ التي لعبت فيها منصات التواصل الاجتماعي دورًا كبيرًا في مقاومة الأنظمة الحالية، وإنتاج الخطاب النقدي لها.. أيضًا استخدم هؤلاء الشباب المنصات والمساحات السياسية التقليدية كالمقاهي، كما في سوريا، أيضًا الأعمال الأدبية والتي غالبًا ما كانت تستخدم لتمرير رسائل نقدية سياسية في السياق العربي[٦].

٦- محمد العجاتي، عمر سمير، مشاركة الشباب العربي بين الهموم الوطنية والطموحات الإقليمية، الفصل الختامي، كتاب جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية (من المجال الافتراضي إلى الثورة)، ص ٢٣٧ – ٢٧٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ٢٠١٦ https://bit.ly/2taMeQ1.

- التركيز على القضايا التي تمّ التغاضي عنها عمدًا قبل الثورات كمسألة الأقليات ومبادئ المواطنة. في الغالب تتعرّض مثل تلك المبادرات والخطابات للقمع في ظل الأنظمة العربية المحافظة والتي تستخدم خطابًا طائفيًّا يستبدل الصراع العربي – الإسرائيلي بصراع سني — شيعي.
- اكتساب الأنظمة الخليجية المزيد من القوة السياسية ومن ثم التأثير السياسي على الدول العربية الأخرى. لقد لعبت تلك التدخلات السياسية دورًا كبيرًا في تنحية أهداف الحراكات الثورية في دول المنطقة عن مسارها، تلك الأهداف التي يمكن تلخيصها في تأسيسٍ جديدٍ لنظامٍ سياسيٍّ قائم على قيم العدالة الاجتماعية والحرية والمواطنة.
- المزيد ممّا يمكن أن نسمّيه العنف الاقتصادي للنيوليبرالية، والذي شملت في حالات مصر وتونس على سبيل المثال المزيد من الإصلاحات المدعومة من قبل صندوق النقد والبنك الدولي والتي لا تراعي الآثار السلبية لتلك الإصلاحات الاقتصادية على مستوى المعيشة للمواطنين العاديين في تلك الدول.

لم تكن تلك التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية بمعزلٍ عن السياق العالمي، نقصد هنا صعود ترامب المفاجئ في الولايات المتحدة، نتائج البريكست والتي دفعت الكثير من المحللين والمعلقين السياسيين إلى الحديث عن حقبةٍ جديدةٍ لليمين المتطرف يكون فيها الأخير الآمر الناهي في زمام الأمور حول العالم. اكتسب التحليل الأخير زخمًا أكبر مع صعود عددٍ من الأحزاب اليمينية في دول أوروبية مختلفة مثل بولندا والمجر وإيطاليا لاحقًا أو حتى مشاركة عدد من تلك الأحزاب في الانتخابات كما في هولندا والسويد وفرنسا وتحقيقها نتائج إيجابية.[٧] الجدير بالذكر أن أحزاب اليمين المتطرّف ليست كلها متساوية على الرّغم من أنها

7-Matt McAlester. “Brexit, Trump, Le Pen and the Rise of the Right: The Anger Goes Global.” The Independent, November 2016: https://goo.gl/TRGwNe.

تتشارك عددًا من السمات العامة كالخطاب الشعبوي والإقصائي والذي يظهر على هيئة خطابات مثل «المجر أولا» الذي يتبنّاه حزب الحرية المجري، وكذلك كلمات دونالد ترامب الشهيرة «هيا نجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى» أو «أمريكا أولا».[٨] تابعت الكثير من الكتابات داخل وخارج الولايات المتحدة تلك النزعة اليمينة خاصة في ظاهرة الترامبية الجديدة كليا على السياسة الأمريكية وتجليات تلك الظاهرة المختلفة في بقية أنحاء العالم. على سبيل المثال، كريستيان كارفيل، والذي كتب في مجلة «الفورين بولسي» مقالة بعنوان «ترامب الذي يساير التحول العالمي» عشية الانتخابات الأمريكية، يعتبر أن اليمين المتطرف يتّخذ أشكالاً عدة، ليس فقط في أوروبا والولايات المتحدة، ولكن في بقية أنحاء العالم، مثل رودريجو ديوتوري في الفليبين، عبد الفتاح السيسي في مصر ورجب طيب أردوغان في تركيا. يري كارفيل أيضًا في نتائج البريكست تأكيدًا حقيقيًّا على مدي القوة التي أصبح عليها اليمين المتطرف في العالم.[٩]

ثمة عوامل عدة ساهمت في نمو تلك النزعة القومية اليمينية على رأسها بالتأكيد العامل الاقتصادي بالإضافة لتأثيرات العولمة على كل ما هو قومي ومحلي في أجزاء مختلفة من العالم شمالاً وجنوبًا. ويسعى هذا المشروع لتقديم ما يمكن أن نسمّيه مقاربة أو مقارنة بين النزعة اليمينية في الولايات المتحدة وأوروبا من جهة وبين تلك النزعة في الدول العربية من جهة أخرى. بالإضافة لهذا فإن من الجدير التذكر أن صعود اليمين العالمي جاء بعدما فشلت النخب السياسية التقليدية في تقديم حلول ناجعة على كل المستويات لأزمات عدة في القلب منها الأزمة الاقتصادية.

يرتبط فشل أو فقدان الشعبية بالنسبة للحل السياسي الذي تقدّمه

8- Josh Lowe. "The New Nationalism: Battle Lines Are Drawn." The Independent, November 2016: https://goo.gl/TRGwNe.

9- "America First' but Who Will Be Second." BBC News, 9/ 2/ 2017: https://goo.gl/fHD29D

النخب السياسية التقليدية والمرتبط في الأساس بالمزيد من الإجراءات التقشفية بفشل العولمة نفسها في تحقيق معدلات أقل من اللامساواة بين المواطنين والدول شمالاً وجنوبًا، لقد ازدادت الفجوات في المداخيل بين الأفراد في ظل العولمة الاقتصادية منذ الثمانينيات وتقليل تدخل الدولة في الاقتصاد. كان التراجع عن السياسات الكينزية، والتي كانت سائدة في أوروبا والولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، سببًا رئيسيًّا في تزايد معدلات اللامساواة الاقتصادية، وبالتالي المزيد من السخط السياسي عند أغلبية الطبقات الدنيا والمتوسطة في تلك الدول.[10] شكّلت أزمة ٢٠٠٨ الاقتصادية القشة التي قسمت ظهر البعير لتلك الطبقات التي عانت الكثير بسبب تسريحات الوظائف وانتقال الصناعة من المركز الصناعي نحو الهامش في الصين وشرق أوروبا. يمكن أن يوضح فشل العولمة هذا الكثير حول تحوّل الخطاب النقدي للعولمة من اليسار إلى اليمين في السنوات الأخيرة وخاصة في ظل تزايد النزعة المعادية لكل ما هو «مؤسسي تقليدي» أو بتعبيرات اليمين الأوروبي « كل ما هو غير منتخب في بروكسل».

لا يعني هذا أن اليمين المتطرف يحمل برنامجًا اقتصاديًّا بديلاً للعولمة، لكنه أقرب إلى العودة لما كانت عليه العولمة الاقتصادية في بدايتها حيث كانت دول المركز الرأسمالي أكثر سيطرة في ظل إنتاجها الكثيف التي تستهلكه بلدان الهامش دون مشاكل انتقال الصناعة. يدعم هذه النظرة كثيرًا تركيزُ اليمين المتطرف على فكرة الصناعة الوطنية أكثر من تركيزه على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والتي تنتج بالأساس اللامساواة الاقتصادية.

10- How anti-globalization switched from a left to a right-wing issue – and where it will go next, report, the convention website, Jan2018:https://bit.ly/2HLlRdR

سياق صعود اليمين المتطرف في الولايات المتحدة وأوروبا:

يرتبط صعود اليمين المتطرف بشكل مباشر بأزمة ٢٠٠٨ المالية والتي كان لها عدة آثار اقتصادية منها ارتفاع معدلات البطالة والركود الطويل الذي أصاب الاقتصاد العالمي، مما ساهم لاحقًا في اكتساب الخطاب اليميني زخمًا شعبويًّا كبيرًا. لعبت تلك الأزمة دورًا كبيرًا في إعطاء المصداقية لأحزاب اليمين التي استفادت من فشل الحكومات والساسة التقليديين في معالجة آثار الأزمة الاقتصادية. كذلك لعب تبنّي تلك الحكومات للسياسات التقشفية، والتي أدت بدورها إلى تراجع الدولة عن أدوراها الاجتماعية في قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة، وانخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة نتيجة تسريح العمال وإعطاء الأولوية لجذب الاستثمارات على حقوق العمال، دورًا كبيرًا في صعود اليمين. ترافق هذا بالطبع مع تزايد أعداد اللاجئين إلى الاتحاد الأوروبي نتيجة أزمة اللاجئين التي أعقبت تحوّل الانتفاضات العربية إلى الاقتتال الأهلي. ساهمت تلك العوامل مجتمعةً في صعود اليمين وإعطائه دفعة سياسية بل وإعطاء خطاباته التي تبدو معادية للمؤسسة السياسية التقليدية للوهلة الأولى زخمًا كبيرًا.[١١]

حازت أحزاب اليمين الأوروبي على الكثير من الشعبية في السنوات القليلة الماضية الأمر الذي انعكس على نتائج تلك الأحزاب في الانتخابات على المستويين المحلي والأوروبي. تقدّم فرنسا مثالًا جليًّا على هذا الصعود، فمنذ عام ٢٠١٥ فازت الجبهة الوطنية بـ ١١ مقعدًا في الانتخابات البلدية، مقعدين في البرلمان الفرنسي (الجمعية الوطنية). فاز الحزب أيضًا بـ ٢٥ ٪من مجموع الأصوات في الانتخابات البرلمانية الأوروبية في عام ٢٠١٥ بما يتخطّى بقية الأحزاب الفرنسية. في بريطانيا

11- Peter Foster. "The Rise of the Far-Right in Europe is not a False Alarm." The Telegraph, May 2016: https://goo.gl/PAXAWL.

هي الأخرى، صعد حزب الاستقلال البريطاني (UKIP) والذي كان من أبرز الداعمين للانفصال عن الاتحاد الأوروبي، وقد فاز هذا الحزب بعددٍ من المقاعد في الانتخابات البلدية وحصل على مقعدٍ في مجلس العموم لأول مرةٍ في تاريخه. وتفوّق الحزب على بقية الأحزاب البريطانية في الانتخابات الأوروبية، وحصل الحزب على جائزته الكبرى في استفتاء البريكست حينما صوّت الناخبون البريطانيون لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي. أيضًا فاز حزب الديمقراطيين السويدي بـ ١٣ ٪ من الأصوات في الانتخابات البرلمانية في ٢٠١٤ ومن ثم أصبح للحزب منبرٌ داخل البرلمان يمكّنه من تفعيل أجندته المعادية للمهاجرين، وإعاقة الحكومة في عددٍ من المرات منها على سبيل المثال لا الحصر إقرار الميزانية. حزب الشعب المحافظ أيضًا في الدنمارك حصد نتائج جيدة في الانتخابات الأوروبية في ٢٠١٥,[١٢] أيضًا في إيطاليا، والتي تتّجه مباشرةً نحو حافّة الانهيار، فالاقتصاد الثامن في العالم لا يحقّق النمو المطلوب وبذلك صعد اليمين المتطرف تحت قيادة حركة الخمس نجوم الإيطالية M5S والتي تصف نفسها بأنها حركة شابة وشعبوية وبديلة للأحزاب التقليدية. صعد نجم هذه الحركة بسرعة فائقة إذ فازت في يونيو ٢٠١٦ في انتخابات بلدية روما. وسرعان ما تصدّرت الصحف المحلية والعالمية عندما سيطرت على المشهد السياسي الإيطالي في نتائج الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٨ والتي اكتسحتها الحركة حينما فازت بـ٣٢ ٪ من المقاعد في مجلس النواب والشيوخ لتتصدّر الأحزاب الإيطالية بفارق كبير.[١٣] لإيطاليا أهمية كبرى لأنها أكبر المستقبلين للهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط، ويلعب خطاب الخمس نجوم، المعادي للمهاجرين،

١٢- عبدالله المصري ، الخريطة السياسية الأوربية بعد الأزمة المالية العالمية، إضاءات ، 17 أبريل 2016: https://bit.ly/2DYOUqt.

13- Milton Ezarti, Italy May Be A Bigger Test For The EU Than Brexit Is, foreign policy, Nov,2018:https://bit.ly/2G6FzPi

في الفترة الأخيرة دورًا كبيرًا في أزمة الهجرة غير الشرعية الحالية إذ ترفض الحركة ذلك وتعمل مع شركائها على تقليل التدفّق غير الشرعي للمهاجرين بكلّ الطرق الممكنة.

سمات أحزاب اليمين المتطرّف (النزعات اليمينية):

على الرغم من أن تلك الأحزاب ليست سواء، إلا أنها تتشارك في عددٍ من السمات العامة، سواءً في أوروبا أو في الولايات المتحدة. تشمل تلك السمات العامة المقاربة النيوليبرالية الاقتصادية، العداء الشديد للديمقراطية الاجتماعية المستندة إلى الإرث اليساري لدول الرفاهة الاجتماعية، العداء للمؤسّسية والاندماج في المؤسسات العابرة للقومية، سواءً كانت تلك المؤسسات هي الاتحاد الأوروبي أو مناطق التجارة الحرة كما في حالة الإدارة الأمريكية الآن تحت حكم ترامب. تتشارك تلك الأحزاب أيضًا في خطابها الإقصائي الذي يدعم سردية «نحن» ضد «الآخرين»[14] يتّضح جليًّا في خطاباتهم السياسية المعادية للمهاجرين تحت ذريعة أن هؤلاء يشكّلون تهديدًا على هوية الدول المستقبلة لهم ويستفيدون من برامج الرعاية الاجتماعية التي يمولها دافعو الضرائب في تلك الدول بينما يرفعون معدلات البطالة والجريمة ويشكّلون خطرًا على النسيج الاجتماعي لتلك الدول. بالإضافة إلى ذلك، لا تكترث تلك الأحزاب في الغالب بالقضايا البيئية.

ترتبط الإسلاموفوبيا بشكل وثيق بتلك النزعة اليمينية كمكوّن من مكونات الخطاب الإقصائي لتلك الأحزاب. يتّضح هذا جليًّا في المنصات السياسية والإعلامية التابعة لليمين في أوروبا، على سبيل المثال الجبهة الوطنية في فرنسا كانت أوّل تلك الأحزاب التي استخدمت

14- Thomas Greven. "The Rise of Right-Wing Populism in Europe and the United States", May 2016:https://goo.gl/mMRJyu.

الإسلاموفوبيا كجزءٍ من دعايتها الانتخابية، بالمثل كان حزب الحرية المجري، والذي وصفَ الإسلام بأنه العدو الأول للمجر وأوروبا؟ وحتى العدو الأول للعالم.[١٥] تكلل هذا الخطاب بالأمر التنفيذي الذي أصدره ترامب والذي مُنع من خلاله اللاجئون السوريون من دخول الولايات المتحدة وأيضًا الزائرون من ستة دول ذات أغلبية مسلمة لمدة ٣ أشهر.[١٦]

النسخ العربية من اليمين المتطرف:

نتجت النسخ العربية من اليمين المتطرّف بالأساس من التجارب المتكرّرة في عددٍ من الدول التي سقطت فيها الدولة مع توسّع الجماعات الإرهابية والفوضى، والتي حلّت كما في الحالة السورية والعراق وليبيا واليمن محل الدولة. تلك الحالة مهّدت الطريق للخطاب القومي الذي يرى في» الحرب على الإرهاب» أولوية قصوى ويتغافل عن الإصلاح المؤسسي في هياكل تلك الدول. ساهمت «الحرب على الإرهاب» في إعطاء النظم السياسية في تلك الدولة قبضة أمنية أكبر فتم لاحقًا إقصاء الأحزاب السياسية ومنظّمات المجتمع المدني، يتّضح ذاك التحليل جليًّا في الحالة المصرية تحت حكم السيسي الذي ساهم الإرهاب في إعطاء نظامه السياسي شرعية القمع في ظل خطاب الحرب على الإرهاب.

لا بدّ لنا هنا أيضًا أن نلحظ الفروق الجوهرية بين الحالة المصرية والأمريكية، ففي الحالة الأمريكية جاء ترامب عبر الصراع مع النخب السياسية التقليدية ممثلة بوزيرة الخارجية السابقة هيلاي كلينتون ومن خلال انتخابات ديمقراطية بين متنافسين من داخل المؤسسة السياسية (الجمهوريين والديمقراطيين). صحيح أن ترامب هو رجل أعمال جاء

15- رابح زغوني، الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرّف في أوروبا، مجلة المستقبل العربي، العدد 421، مارس 2014: https://bit.ly/2ta4J7u.

16- Peter Foster. "The Rise of the Far-Right in Europe is not a False Alarm." The Telegraph, May 2016: https://goo.gl/PAXAWL.

من خارج الدوائر السياسية التقليدية في السياسة الأميركية، لكنه استخدم من أجل الوصول لسدة الحكم عددًا من الأدوات السياسية التقليدية مثل الأحزاب السياسية والانتخابات. على الجانب الآخر، لم يصل السيسي إلى الحكم من خلال نفس الأجواء السياسية التقليدية حيث تضاءلت في الحالة المصرية فرص الانتقال الديمقراطي مع الوقت، في ظل ضعف الأحزاب السياسية وفشلها في تقديم بديل سياسي ينال القبول بعد ثورة يناير، مما أفضى لاحقًا إلى صعود «الإخوان المسلمين». كل هذه العوامل سهّلت لاحقًا تدخّل الجيش في ٣ يوليو من أجل إسقاط الحكم الإسلامي بطريقة غير ديمقراطية.

في العادة، يرى الناس المرشحين من خارج المشهد السياسي التقليدي بأنهم المنقذون من شرور النخبة السياسية التقليدية وانعدام كفاءة الأنظمة السياسية في تلك الدول. هنا تبدو المفارقة في حالة ترامب «رجل الأعمال»، الذي يطرح خطابًا «لا نخبويًّا» في مواجهة تلك النخب الاقتصادية والسياسية التقليدية.

في مصر كان السيسي هو المتحدّث الرسمي باسم اللا نخبوية، بما أن النخب السياسية التقليدية خسرت في أن تجد موطئ قدم لها في العملية السياسية بعد استنزاف قواها في معركتها السياسية مع الإخوان المسلمين. كان السيسي القادم من خلفية عسكرية وليس له أي خبرة سياسية تُذكر، كان هو الرمز القادم من خارج النّخبة السياسية والمتوقّع أن يصلح ما أفسدته تلك النّخب في الحالة المصرية. بالتالي كان ترامب والسيسي كلاهما من خارج النخب السياسية التقليدية أحدهما مدني والآخر عسكري.

يقف اليمين المتطرّف العربي والغربي على قدم المساواة فيما يتعلّق بمعاداة الإرهاب والإسلاميين بشكلٍ عام، وعدم التّفرقة بين الإسلاميين المتطرّفين والإسلاميين المعتدلين وافتراض أن الاسلاميين بشكلٍ عام هم

شرٌّ مطلق. يتشارك الاثنان أيضًا الرؤية حول عددٍ من القضايا على رأسها الحرب على الإرهاب والمصالح الاقتصادية المباشرة كالبترول وحتى الهجرة غير الشرعية.

تأثير حركات اليمين المتطرف في الشمال والجنوب:

طرحت الانتصارات الأخيرة لحركات اليمين المتطرّف في العالم الكثير من الأسئلة حول مآلات تغيّر السياسات الوشيك والتي تترافق مع الأجندة التي تطرحها هذه الأحزاب والمعادية بالأساس للمهاجرين واللاجئين، سواء كان ذلك التغير في إجراءات دخول والدمج للمهاجرين واللاجئين. يمكن في النهاية أن ينهار الاتحاد الأوروبي تحت ضغط المزيد من أحزاب اليمين والتي تعرّف نفسها من خلال معاداتها لسيطرة المؤسسات الأوروبية على الدول القومية الأوروبية.[١٧]

وفقًا لتقرير «هيومان رايتس ووتش» (HRW) ٢٠١٦ يؤثّر صعود تلك النزعات اليمينية في أوروبا والولايات المتحدة سلبًا على حالة حقوق الإنسان لأنّ تلك الأحزاب تروّج لخطاباتٍ عنصرية معادية للمهاجرين واللاجئين وتعطي الأولويّة للإجراءات الأمنية مقابل حقوق الإنسان تحت ذريعة محاربة الإرهاب.[١٨] يساهم هذا الخطاب الإقصائي بشكلٍ كبيرٍ في تشكيل السياسات العامة في قضايا الهجرة واللجوء، وخاصّةً في دول مثل إيطاليا وهي أحد الدول التي صعد فيها اليمين.

البحث عن البديل:

تحت ذريعة غياب البديل اكتسب اليمين المتطرّف المزيد من الأرضية السياسية لترويج خطابه، الذي يدافع عن الأمن في مقابل حقوق

١٧- إيمان عنان، تداعيات صعود اليمين المتطرف في أوروبا، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 19 ديسمبر 2016: https://bit.ly/2zSQV4M.

18- https://www.hrw.org/ar/world-report/2016 Human Right Watch World Report 2016.

الإنسان، أيضًا للإجراءات النيوليبرالية كحلٍّ وحيدٍ للأزمة الحالية وكطريقٍ وحيدٍ للخروج من الركود الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن ذلك العلاج أثبت عدم جدواه في معالجة الداء الاقتصادي الحالي، ما زال اليمين المتطرف داعمًا بشكلٍ كبيرٍ للإجراءات التقشّفية وتقليص دور الدولة الاجتماعي في ظل أزمة بيئية تهدد الجميع بفعل الاحتباس الحراري. يفرض هذا الوضع على الجميع محاولة البحث عن بديلٍ شعبي يمكن من خلاله تقديم حزم من السياسات البديلة للسياسات النيوليبرالية، منها على سبيل المثال لا الحصر التعاونيات بأشكالها المختلفة.

لذلك فإن النقاش الدائر الآن حول البدائل ضمن النمط الاقتصادي السائد حاليًّا، لا بد أن يمتدّ للبحث عن بديلٍ للنمط الاقتصادي القائم اليوم، ويجب أن تنطلق تلك البدائل من أرضية دفاعها عن العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكلٍ عام.

من هذا المنطلق ينبغي لنا أن نتتبّع العديد من المواضيع الفرعيّة من أجل فهم أعمق لميكانزمات الاقتصاد البديل، مواضيع أكثر تقنية وتحديدًا الضرائب، الموازنة، النقابات، النظم الانتخابية. إلخ، بالإضافة لهذا، علينا أن نمتلك رؤية سياسية بديلة شاملة لقضايا من قبيل المواطنة، والهجرة والحقوق المدنية والسياسية، الشفافية والحكم الرشيد وغيرها من المفاهيم. يرتبط كل هذا بالطبع بإنتاج خطاب يساري أكثر راديكالية، وكيف يتعاطى اليسار مع تلك القضايا المختلفة.

عودة الخطاب المضاد لليمين:

على الجانب الآخر، يبدو أن هناك خطابًا مختلفًا قد أنتج بالأساس كردّ فعلٍ على تزايد النزعة اليمينية. يتّضح هذا في صعود جيرمي كوربن لرئاسة «حزب العمال» في بريطانيا عام ٢٠١٥، وبيرني ساندرز الذي

خسر ترشيح «الحزب الديمقراطي» في الانتخابات التمهيدية الأمريكية، واليساري الراديكالي الفرنسي ميلانشون والذي كان مرشّحًا رئيسيًّا في الانتخابات الرئاسية الفرنسية الأخيرة، وكذلك تسيبارس في اليونان والعديد من الأحزاب اليسارية مثل سيريزا الصاعدة في أوروبا مثل بوديموس تحت قيادة بابلو إجلاسيس.[١٩] تجدر الإشارة هنا إلى أنه وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية والسياسية في إسبانيا، لم يكتسب اليمين المتطرف أكثر من ١٪ من الأصوات في الانتخابات العامة في السنوات الأخيرة، وعلى العكس اكتسب اليسار المزيد من الأصوات.[٢٠]

بالإضافة لهذا يطرح المزيد من السياسيين خطابات مضادة لخطاب اليمين المتطرّف الصاعد، وكذلك العديد من الحركات التي ظهرت بعد ٢٠١١، للاعتراض على الآثار الاقتصادية التي أنتجتها بالأساس أزمة ٢٠٠٨ الاقتصادية. تلك الحركات مثل «احتلوا وول ستريت»، و»احتلوا لندن» وغيرها في إسبانيا واليونان وبقية العالم. العديد من الاحتجاجات تأججت بعد صعود ترامب ليس فقط في الولايات المتحدة بل في عدد من المدن الأوروبية.[٢١]

لم يكن الاحتجاج والتظاهر هما الوسيلة الوحيدة لمقاومة الصعود اليميني، بل أيضًا لعبت السخرية السياسية دورًا هامًّا في ذلك، فكانت شبكات التواصل الاجتماعي والبرامج التلفزيونية منصات لطرح خطاب نقدي للحركة الصاعدة، اتّضح هذا جليًّا بعد فوز ترامب والذي قوبل بالسخرية في عددٍ من البلدان الأوروبية مثل هولندا والسويد وحتى

١٩- أحمد دياب، أبعاد ودلالات فوز كوربن بزعامة حزب العمال البريطاني، مجلة الديمقراطية، العدد ٦٠، أكتوبر ٢٠١٥ https://goo.gl/lHR٢lZ.

20- Carmen González-Enríquez. “The Spanish Exception: Unemployment, Inequality and Immigration, but No Right - Wing Populist Parties”. Royal Institute, Working Paper 32017/, February 2017: https://goo.gl/mPJfJX.

21- Marina Sitrin and Dario Azzellini. They cannot represent us: Reinventing Democracy from Greece to Occupy. Verso, 2014.

الدول العربية مثل المغرب.

أيضًا ثمة اتجاه جديد في السياسة الأوروبية يطرح مشاريع سياسية أكثر طموحًا على الرغم من أن تلك المشاريع ما زالت في مراحلها الأولى وتعبر في أغلبها عن مبادرات فردية جاءت بالأساس من خلال أكاديميين أوروبيين وأمريكيين.[٢٢] على سبيل المثال، طرح توماس بيكتي الاقتصادي الفرنسي الشهير في عددٍ من الكتابات والمقالات[٢٣] رؤيته لحل الأزمة الحالية والتي يراها متمثلةً في صعود اليمين المتطرف في أوروبا. ينطلق بيكتي في طرحة أن على الاتحاد الأوروبي أن يعمل على تقليل التفاوت في الدخول والثروات في دول الاتحاد الأوروبي وليس بينها، وبالتالي يدعم البرنامج إنشاء كيانات سياسية فوق قومية تتخطى في صلاحياتها الحكومات المحلية في أوروبا ويعهد إليها تنظيم معظم الشؤون التي تضطلع الدولة الآن بتنظيمها، لكن توسيع الصلاحيات بحسب بيكتي يقتضي أن يكون مسؤولو بروكسل منتخبين، وبالتالي توسيع مدى الانتخابات الأوروبية لما هو أكثر من اختيار ممثلين للدول في الاتحاد الأوروبي. يريد بيكتي أن تشكّل الانتخابات الجديدة ما يسمّيه «الجمعية الأوروبية»، وهي عبارة عن تجمّع سياسي يمثّل كل دول الاتحاد على غرار البرلمان الأوروبي الحالي لكن بصلاحيات أكبر منها إقرار ميزانية واحدة. أيضًا يدافع بيكتي بالتبعية عن بنك مركزي أوروبي قوي وسياسات مالية ونقدية واحدة. يمكن القول إن طرح بيكتي يتمثّل في فدرالية أوروبية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، يكون لكلّ ولاية (دولة) فيها الحق في جباية الضرائب والتمثيل السياسي لكن التشريع والسياسات المالية الكبرى تهتم بها الجمعيات الأوروبية. يري

22- Look at Yanis Varoufakis and other Manifesto of the DIEM25 movement: https://bit.ly/2m6QEU7.

23- Thomas piketty, our manifesto to save Europe from itself, the guardian, December 2018: https://bit.ly/2rs5PdR.

بيكتي أن أزمة تفاقم اللامساواة على المستوى الأوروبي هي ما دفعت اليمين الشعبوي للحكم. قد يكون الرجل مصيبًا إلى حد كبير، إذ أن احتجاجات السترات الصفراء في فرنسا وبلجيكا بالأساس رفعت تلك المطالب، لكن حل بيكتي يبقى من داخل المؤسسة السياسية الأوروبية، تحديدًا الاتحاد الأوروبي، وموظفي بروكسل غير المنتخبين بتعبيرات اليمين الشعبوي.

تعبّر كل هذه المبادرات والحراكات عن رغبة في الإصلاح بعضُها راديكالي والآخر إصلاحي لهذا الوضع الذي أصبحت عليه أوروبا والولايات المتحدة بل والعالم، أصبح الجميع مهددًا من قبل صعود اليمين المتطرف وأصبح على الجميع العمل معًا من أجل إيجاد حل لتلك الأزمة.

خاتمة

تظل هناك مجموعة من الأسئلة التي تحتاج للبحث والدراسة حول التغيرات الإقليمية وتبدل مراكز القوى سواء على مستوى الدول أو القضايا الأساسية في المنطقة العربية، وحول علاقة صعود اليمين المتطرّف في أوروبا والولايات المتحدة تحديدًا وتأثير هذا على سياسة تلك الدول تجاه المنطقة. كذلك يتوجب علينا تفسير العلاقة بين اليمين الأوروبي والأمريكي ونظيره العربي وفي مستقبل التغيرات الإقليمية التي تشهدها المنطقة خاصة الدول التي شهدت حراكا شعبيا في آخر عشر سنوات.

وكذلك البحث حول طبيعة التغيرات اللازمة في بنية السياسة العربية من أجل تحوّلٍ ديمقراطي، وموقف الدول التي صعد فيها اليمين المتطرّف من هذا التحول، وكذلك آفاق ومستقبل عددٍ من القضايا العربية والعالمية كالهجرة غير الشرعية، وأزمة اللاجئين في المنطقة العربية وغيرها.

مائة عام على اتفاقية سايكس – بيكو وإعلان بلفور

فواز طرابلسي

في نهاية العام الماضي أصدرتُ كتابا بعنوان «**سايكس – بيكو – بلفور: ما وراء الخرائط**» (رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٩). كان الحافز على كتابته هو الاحتفالات بالذكرى المئوية لاتفاقية سايكس – بيكو وإعلان بلفور، وقد صادفت الذكري قيامَ الخلافة الإسلامية في سوريا والعراق وإعلان زعيمها أبي بكر البغدادي «كسر حدود سايكس بيكو». أطلقت المناسباتُ مجتمعة سيولا من التحليلات والتأويلات والتفسيرات والتوقعات تكاد تجمع على نهاية الاتفاقية الملعونة، وتحميلها تخريب المنطقة، مع توقّع بداية رسم خرائط جديدة للمنطقة.

لقد استولت اتفاقية سايكس – بيكو وخريطتها (ومعها تعهد مكاماهون وإعلان بلفور) على مداركنا عن تلك الفترة التأسيسية للمشرق العربي. صارت سايكس – بيكو هي الجريمة التأسيسية، والمشهد الأول، والخطيئة الأصلية، والجرح الرمزي، واللعنة الأبدية، والخريطة التي خرطت المنطقة أشلاء، طالما أن لها وظيفة وحيدة لا تني تتكرّر: تقسيم المنطقة وتقسيم تقسيمها في انتهاك مستمر لوحدتها المقدسة.

نسجت حول الاتفاقية – اللعنة شبكة من التعميمات وأنصاف الحقائق والتهويمات والبديهيات التي ليست هي بالبديهيات، تفسّر كل ما يبدو أنه عصيّ على الفهم أو يتكاسل الفكر المتكاسل عن السعي

لفهمه. ولا يقتصر الأمر على هذا: باتت سايكس – بيكو هي مبتدأ المؤامرات و«المشاريع» وخبرها المستمر. وهي المشجب الذي تعُلّق عليه الأخطاءُ والسلوكيات ليجري تحميلها للغير والخارج أو بناؤها على مجهول. وقد تولد عن تلك الخَورجة مسارٌ لا متناهٍ من التنصّل من المسؤولية، وتبرئة الذات، وتبييض صفحة الحكام خصوصا، فهم تارة مخدوعون وتارة ضحايا مؤامرات و«مشاريع» هي بالتعريف قدرٌ مقدّر لا قِبَل لأحد أن يتوقعها أو يتّقيها، ناهيك عن مجابهتها. وإذا إعلان بلفور، وقد تأبطته الاتفاقية التقسيمية، بات الوعد الغادر، وصار، بشيء من الشلف، النص الذي أنتج دولة إسرائيل العام ١٩٤٨ قبل أن يعود بدوره لتعميد ترسيمه التقسيم على شاكلة مشروع إسرائيلي – أمريكي يعمل على تقسيم المنطقة إلى كيانات مذهبية وأثنية على شاكلة إسرائيل ومثالها تبرر وجود الدولة الصهيونية وتخضع لها. فهل نستغرب أن أصواتا ارتفعت بمناسبة مئوية إعلان بلفور تطالب الحكومة البريطانية بالاعتذار عن إصداره؟

دخلت سايكس – بيكو وأخواتها حومة الخرافة والأسطورة وبات لها صلابة المعتقدات الإيمانية الراسخة. وصادرت الخرائطُ المسارات التاريخية وحجزتها فيما أسميتُه «صنمية خرائطية» باتت ترى إلى الخريطة التي رسمها مارك سايكس وجورج بيكو العام ١٩١٦ على أنها جسد الأمة، الذي يُعمل فيه تقطيعا على مر الأزمان. وفي الآن ذاته، حضرت استعارة سايكس – بيكو في الثقافة السياسية الشفوية والإعلامية وطغت على الرأي العام، ما يسمح للكل، ولمن يشاء، بالتفسير والتوقّع بل الاستباق من موقع العليم في الجيواستراتيجيا والجيوبوليتيكا على اعتبار أن الأمور واضحة والنوايا المبيّتة من باب البداهة وعلى اعتبار أن المتوقّع لا يحتاج إلى توقّع.

حاولت في كتابي المذكور النظر ما وراء الخرائط، أي دراسة لحظة

تاريخية لا تتجاوز العقد من الزمن تقرر خلالها مصير المشرق العربي في غمرة الصراع، على خلفية الحرب العالمية الأولى، على توازع مغانم الحرب بين قوّتين منتصرتين تحكمتا بمصير الولايات العربية من السلطنة العثمانية وبنَت سيطرتها عليها بواسطة نمط جديد من النفوذ والسيطرة الاستعماريين. النظام النيوكولونيالي: سلطات سياسية محلية تحكم تحت سيطرة وإشراف القوتين الغربيتين وفق منظومة جديدة كليا تتداخل فيها السيطرة على الموارد المائية والنفطية والزراعية والمرافئ وخطوط المواصلات (سكك الحديد خصوصا) وتحكيم الأقليات الدينية والمذهبية بالدويلات الناشئة، تحت شعار «حماية الأقليات».

في سياق عملية التأريخ هذه، حاول الكتاب جلاءَ عدد من الأسئلة المعلقة عن تلك الفترة. يجري الحديث عن «اتفاقية سايكس – بيكو السرّية»: إلى أي مدى ظلّت سرّية، وعلى مَن؟ وهل أن اتفاقية فيصل – وايزمان، التي سلّم فيها قائد الثورة العربية فيصل بن الحسين بفصل فلسطين عن سائر سوريا، واعترف بإعلان بلفور ورحّب بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، وثيقة حقيقية أم مزوّرة؟ ولماذا لا تحضر إلا في النوادر عند الحديث عن تلك الفترة، هي وملحقها: رسالة قائد الثورة العربية إلى فرانكفورتر المستشار الصهيوني للرئيس ولسن؟ هل احتلّ البريطانيون والفرنسيون المنطقة لتقسيمها أم قسّموها ليسيطروا عليها؟ وكيف قسّموها ولأي اعتبارات اقتصادية وسكانية وسياسية واستراتيجية؟ والبريطانيون، هل قرروا احتلال فلسطين العام ١٩١٥ – ١٩١٦ من أجل تقديمها موطنا قوميا لليهود أم استخدموا الوعد بالموطن القومي العام ١٩١٧ لشرعنة احتلالهم لفلسطين وفصلها عن سوريا الطبيعية التي تطالب بها فرنسا؟ وهل القراءة السائلة لإعلان بلفور، بما هو وعد بالموطن القومي اليهودي، تستنفذ معاني رسالة وزير الخارجية البريطانية الشهيرة الى لورد روثتشايلد؟ ولماذا الحدود الحالية

لدول المشرق العربي لا تتطابق مع خريطة سايكس – بيكو في معظم أوجهها مع أنها منسوبة اليها؟ إلخ.

وتختم الدراسة بتناول مسائل أثارتها عملية تكوّن الكيانات لا تزال قيد التداول: ثنائية الوحدة والتقسيم: أي وحدة قسّمتها الاتفاقية؟ وما الطبيعي وما الاصطناعي في تكوين الكيانات التي نشأت ابتداء من العام ١٩٢٠؟ وما مميّزات نمط التوجه إلى الدول الغربية من أجل نيل الحقوق العربية؟ وغيرها من المسائل التي ارتبطت بتفسير مجريات تلك اللحظة التاريخية.

في عودة إلى الحاضر، سأتناول في هذه المداخلة معالم وآثار حضور سايكس – بيكو – بلفور بيننا وفاعليتها المستمرة، بما هي واقع واستعارة، بالنظر في ثلاث قضايا راهنة:

١- المسؤولية عن استمرار تقسيم منطقة المشرق العربي بين الخارج والداخل.

٢- نموذج عن استخدام استعارة سايكس – بيكو – بلفور في تفسير الثورات العربية في العام ٢٠١١.

٣- النظر في استراتيجية غربية فعلية مطبقّة في المنطقة منذ مطلع القرن الواحد والعشرين ومع ذلك لا تلقى الاهتمام اللازم في الجيواستراتيجية العربية السائدة.

١- مسارات الوحدة والتقسيم والانفصال:

هل تقع مسؤولية استمرار تقسيم المنطقة على عاتق القوى الغربية وحدها؟ وهل كانت هذه دوماً ضد مبادرات توحيد أو ضد وحدات عربية متحققة؟ الفرضية التي أودّ الدفاع عنها تقول إن الجواب على السؤال هو في القاعدة الآتية: **التأييد أو المعارضة في أمور الوحدة**

والحفاظ على الوضع الراهن كانا ولا يزالان منوطين بمقدار خدمة أو عدم خدمة المصالح الغربية الاقتصادية منها والسياسية والاستراتيجية. والأساس في الأمر القدرة على التعيين المخصوص لتلك المصالح.

لا بد من البدء بالتذكير ببيان شهير للقوى الغربية الثلاث – أميركا وبريطانيا وفرنسا — أذيع العام ١٩٥١ ثبّت وكرّس حدود المشرق العربي بعيد قيام دولة إسرائيل (التي لا حدود لها) وتوقيع اتفاقيات الهدنة للعام ١٩٤٨. وفي مبادرة لتكريس نهاية الحرب الإسرائيلية – العربية، أعلنت الدول الموقعة على البيان وقف تزويد دول المنطقة بالسلاح، الذي سوف يطبّق على العرب دون الإسرائيليين ودعت سوريا ولبنان ومصر، البلدان المتوسطية، للانضمام إلى «حلف الدفاع عن المتوسط» ضد الاتحاد السوفييتي والشيوعية. شكل البيان علامة فارقة لفترة ما بعد قيام دولة إسرائيل، وقد رفضته البلدان الثلاثة، ولسان الحال أن الخطر الأبرز الذي يهدد المنطقة هو قيام الدولة الصهيونية أكثر منه الشيوعية. افتتح هذا السجال مرحلة كاملة من الصراع بين حركة التحرر الوطني العربية والقوى الغربية الثلاث سوف تستمر لعقدين من الزمن على الأقل، تبدأ مع الانقلابات العسكرية في سوريا ومصر وصفقة السلاح التشيكية والعدوان الثلاثي على مصر والوحدة المصرية – السورية وقيام الجمهورية العراقية وصولا إلى الحرب الإسرائيلية العربية الثانية للعام ١٩٦٧ وترددا‌تها.

في سياق هذا الصراع المحتدم، وقفت القوى الغربية الثلاث ضد قيام الجمهورية العربية المتحدة، بين سوريا ومصر عام ١٩٥٨، على اعتبارها محورا لحركة التحرر العربية مناوئا للأحلاف العسكرية وللسيطرة الغربية ووكلائها المحليين، السعودية وإسرائيل. وما لبثت القوى الغربية الثلاث أن رحّبت بالانقلاب العسكري الذي أعلن انفصال سوريا عن مصر

العام ١٩٦١. حظي الانقلاب بدعم الدوائر الغربية والمال السعودي قدر ما أفاد من تراكم أخطاء التجربة الوحدوية. وكانت بريطانيا قد سارعت إلى الرد على قيام الجمهورية العربية المتحدة بتوحيد العرشين الهاشميين في الأردن والعراق في ظل «الاتحاد الهاشمي» الذي عاجلته المنيّة مع قيام الجمهورية في العراق.

كائنا ما كانت هواجس القوى الغربية الثلاث وردود أفعالها إزاء مشروع الوحدة الثلاثية بين مصر الناصرية ونظامي البعث في العراق وسوريا العام ١٩٦٣ – ١٩٦٤، إلا أنه لم يتخطَّ طور إعلان ميثاق قومي انفرط العقد بعد إعلانه. أحبِط مشروع الوحدة الثلاثية بالدرجة الأولى لِما بدا أنه محاولة من البعثيَن العراقي والسوري تطويق مصر الناصرية بغلبة العدد والهيمنة على نظام الوحدة باسم تصحيح أخطاء الوحدة السورية – المصرية (١٩٥٨ – ١٩٦١). حلّ محل الوحدة الثلاثية مشروعُ بناء «دولة البعث» على أن هذا أيضا لم يعمّر طويلا بسبب إقصاء البعث العراقي عن الحكم العام ١٩٦٤.

عاد البحث في الوحدة بين سوريا والعراق بعد زيارة أنور السادات لإسرائيل العام ١٩٧٩. تبادل الرئيسان العراقي أحمد حسن البكر والسوري حافظ الأسد الزيارات وشُرِع في وضع أسس لوحدة البلدين ومؤسساتهما، على أن المسار ما لبث أن انقلب إلى شرّ قطيعة بين الدولتين والبلدين في جوّ من النزاع بين صدام حسين وخصومه في القيادة العراقية، واستشعار «النائب» أن خصومه يستنجدون بالوحدة والنظام السوري وبحافظ الأسد خصوصا من أجل التخلّص منه. فإذا الحزب الذي يُعلن عن نفسه «ثورة على الحدود» يحكم إقفال الحدود بين البلدين اللذين يحكمهما وينشطر إلى قيادتين قوميتين وقيادتين قطريتين وصولا إلى التناوب على تنظيم محاولات الانقلاب العسكري بين حافظ الأسد وصدام حسين.

عندما قررت بريطانيا الانسحاب من محمياتها في الخليج في العام ١٩٧١، شجعت على توحيد إمارات ساحل عمان التسع في دولة اتحادية، وهكذا نشأت دولة الإمارات العربية المتحدة ولكن بعد أن امتنع كل من البحرين وقطر عن الانضمام إلى الاتحاد. وهي عملية توحيد رعتها القوى الغربية وأسهمت في تنفيذها والدفاع عنها (مثال: دفاع بريطانيا عن الكويت ضد المطالبة العرقية بها، وقد حظيت بدعم علني من مصر الناصرية).

في العام التالي، عقدت اتفاقية وحدة بين دول السودان وليبيا ومصر لم يحن الوقت للقوى الغربية أن تتخذ موقفا سلبيا منها ذلك أن الدور الوحيد الذي لعبته هو مشاركة مصر والجماهيرية الليبية في القضاء على الانقلاب اليساري الذي أطاح حكم جعفر النميري، بمبادرة من الحزب الشيوعي السوداني، ودعم الانقلاب الدموي المضاد الذي أعاد النميري إلى الحكم. وقد لفظت الوحدة الثلاثية أنفاسها بعيد أدائها تلك المهمة. ولم يبق في الميدان الوحدوي غير معمر القذافي يشرّق ويغرّب في مشاريعه الوحدوية الفاشلة إلا في صرف الأموال من الخزينة الليبية.

أما عملية التوحيد العربية المعاصرة التي تحققت فعلا، أي الوحدة اليمنية للعام ١٩٩٠، فقد حظيت بمباركة أمريكية علنية ودعم أكيد من البعث العراقي بقيادة صدام حسين. زار علي عبد الله صالح واشنطن، ومن الاتحاد الأوروبي، ونال بركة الرئيس جورج بوش الأب على توحيد الدولتين على اعتباره يقضي على نظام موال للسوفييت في الجنوب عن طريق استيعابه بواسطة الشقيق الشمالي الأكبر. ولما فشلت تجربة التوحيد ونشبت الحرب بين الشطرين والجيشين مع محاولة القيادة الجنوبية استعادة الكيان الجنوبي العام ١٩٩٤، ظلّت الإدارة الأمريكية، في عهد بيل كلنتون، متمسكة بالوحدة اليمنية. وتبيّن أن

الدعم السعودي لمشروع الانفصال الجنوبي لم يحظَ بتغطية أمريكية، ولعل هذا ما يفسر عدم تنفيذ العربية السعودية وعدها لقادة الجنوب باستصدار قرار من الجامعة العربية بإرسال قوات عربية لوقف القتال بين الشطرين، ما يسمح للجنوب بأن يستعيد كيانه ضمن حدوده السابقة.

أما مشاريع تقسيم التقسيم فأشهرها المنسوب إلى الغزو الأميركي للعراق العام ٢٠٠٣. بناء على الترسيمة المقلوبة إياها – «سُد وفرّق» بدلا من «فرّق، تسد» – حيث الهدف هو التقسيم والوسيلة هي السيطرة – شاع تفسير لهدف غزو العراق على أنه تقسيم بلاد الرافدين والسيطرة على نفطها. قد يخطر في البال السؤال الساذج: لماذا تلجأ قوة غازية إلى تقسيم بلاد إذا كانت قادرة على السيطرة عليها كاملة؟ على أن هذا سؤال لا ينطبق على الحالة التي نعاين — ولا على أي سواها من كشف مشاريع تقسيم التقسيم. فسذاجة السؤال نابعة من الخلط بين الوسيلة والهدف. مهما يكن، تجيز الحالة طرح السؤال: هل يستوي تقسيم البلد مع السيطرة على نفطه؟ على سبيل الافتراض، قد يستوي الأمر إذا كان ثمة تضارب بين المصالح النفطية للدول الأجنبية الفاعلة. وليس يبدو أن هذا ما طغى في اقتصاديات النفط بعد سقوط صدّام حسين: تعاقدت شركات بريطانية وأمريكية وفرنسية وإيطالية وروسية وصينية على توازع عقود التنقيب: ترك عدد من امتيازات التنقيب في الحقول الجديدة للشركات الروسية والصينية الوافدة حديثا، وهي حقول تستلزم استثمارات مالية كبيرة ومددا زمنية أطول لتؤتي مردودها، من جهة، ومن جهة ثانية، استأثرت الشركات الأميركية بعقود الخدمات النفطية والأمنية سريعة المردود ولا تستدعي توظيفات مالية كبيرة.

لقائل أن يقول إن الفيدرالية هي صنو التقسيم، أو إنها خطوة في سبيله. وله أن يستدل على ذلك بالاستفتاء الذي طرحته حكومة

كردستان العراق العام ٢٠١٧ باتجاه انفصال الإقليم عن باقي أجزاء العراق وقد بوشر بتنفيذ الانفصال بمحاولة احتلال كركوك بعد أن نال أغلبية كبيرة من الأصوات. يستدعي هذا القول ملاحظتين. الأولى، أن نمط الفيدرالية الذي اعتمد في العراق يجب أن يُسأل عنه تحالف الأحزاب الشيعية والكردية التي تسلّمت الحكم بعد سقوط نظام البعث وفي ظل الغزو الأمريكي. فهي التي ثبّتت بحق كل محافظة من محافظات العراق الـ١٨ في تكوين إقليم فيدرالي خاص بها، في حرص شديد على تطييف العرب بين شيعة وسنّة، بدلا من اعتماد صيغة الفيدرالية العربية – الكردية التي كانت مطروحة لفترة طويلة على بساط البحث.

أما الملاحظة الثانية، فهي أن القوى الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا، لم تدعم الانفصال الكردي بأي حال من الأحوال. تحفظت على الاستفتاء وحذّرت علنًا من إجرائه. ثم ألقت بكامل ثقلها مع القوى العراقية العاملة على منع الانفصال الكردي ولو بالقوة العسكرية. إلى هذا، واكبت الولايات المتحدة وحليفاتها عملية إحباط القوات المسلحة العراقية ووحدات «الحشد الشعبي» الحملة الكردية للسيطرة على كركوك ورسم حدود الدولة الكردية.

في آخر تطورات جدل الوحدة والتقسيم، يقع انفصال جنوب السودان. وقد ساعدت الولايات المتحدة عليه بمشاركة عمر البشير الذي أصرّ على تطبيق الشريعة على نصف البلاد الذي يدين بالمسيحية أو الديانات الحيوية، وقد رفض الاقتراحات الفيدرالية مصرّا على استفتاء يصوّت بنعم أو لا على الوحدة أو الانفصال الكامل.

٢– الثورات العربية وسايكس – بيكو:

معلّم الصحافة العربية الأستاذ **محمد حسنين هيكل** صاحب باع طويل في كشف «المشاريع» ولعله أول من نحت المصطلح «المشروع»

بما هو تعبير مهذب عن المؤامرة. ها هو في مقابلة مع **الأهرام** (٢٠١٥/٥/٢٥) يبلغك أن «الربيع العربي» إن هو إلا «سايكس – بيكو جديدا» لتقسيم المنطقة وتقاسم مواردها والمواقع. فقد اكتشف هيكل لا مشروعا واحدا بل ثلاثة مشاريع ونصف سلّمها «الربيعُ العربي» مفاتيحَ المنطقة.

«نصف مشروع» إسرائيلي وغرضه إجهاض القضية الفلسطينية. وعلى فداحة ما يستتبعه هذا «المشروع» فهو لا يرقى عند هيكل إلى مصاف المشروع الكامل.

المشروع الأول مشروع أميركي – أوروبي يروم إغراق المنطقة في صراع سنّي – شيعي. ويتجلّى في التشجيع الأوروبي – الأميركي لتنظيمات «الإخوان المسلمين» وإحياء اقتراحات برنارد لويس باستبدال الصراع في المنطقة من صراع عربي – إسرائيلي إلى صراع عربي – فارسي. وأول ما سوف يجري تقسيمه نفط العراق، مع أن هيكل لا يفيدنا بين من ومن سوف تكون القسمة.

المشروع الثاني مشروع عثماني – تركي. يصف هيكل تدخل تركيا في سوريا بأنه «مخيف، يصعب تقدير عواقبه». لكنه يلاحظ أن تركيا التي كانت ضحية سايكس – بيكو «هي الآن أمام إغراء أن تكون شريكا في الإرث الجديد بعد أن كانت ضحيته في السابق». مع ذلك، يرى كبير صحافيي مصر أن المشروع العثماني عاجز عن وراثة المشروع القومي العربي وملء الفراغ.

ثالث المشاريع مشروعٌ إيراني لكنه محدود في إطاره «لأسباب عديدة تضعها الجغرافية بالمسافات ويصنعها التاريخ بالثقافات إلى جانب أن هذا المشروع تحت الحصار، وعليه فإن استراتيجيته الآن هي الدفاع».

أول ما تجدر ملاحظته أن كبير الصحافيين العرب يرى سايكس – بيكو يلوح في «ربيع عربي» ساحاته الأكبر مصر وتونس وليبيا،

ولم يشمل من بلدان سايكس – بيكو إلا سوريا. ثم إنه يمكن التأمل مليا في صواب تنبؤات الصحافي العربي الراحل على اعتبارها من نوع التوقعات حول «مشاريع» نادرا ما يجري المساءلة بصدد مدى الصحة فيها. لذا يفيد التوقف أمام مصائر الدور السلطاني العثماني لأردوغان الذي انهار أمام تضافر عوامل صادمة إقليمية وداخلية في تركيا ولم يكن «المشروع القومي العربي» في عدادها؛ أو يجدر النظر في مدى الخطل الذي ينطوي عليه توقع هيكل عن الحصار المضروب على المشروع الإيراني وطابعه الدفاعي بتأمل مدى «انحسار دور» الحشد الشعبي في العراق، والميليشيات الشيعية في سوريا، ونفوذ حزب الله في لبنان حتى لا نذهب بعيدا فنصل إلى حوثيي اليمن.

على أن الأهم هو أن المشاريع الثلاثة ونصف المشروع منسوبة جميعا لعوامل خارجية. ومنها دعم الولايات المتحدة للإخوان المسلمين، ولكن هل يمكن تحميل المسؤولية في تسعير العداء السني الشيعي بغض النظر عن أدوار العربية السعودية وإيران فيه، وبتجاهل القوى المحلّية، الشعبية والحكومية، التي ارتضت إعادة تعريف نفسها وممارسة التعبئة العقيدية والسياسية والعسكرية بما هي تمثل هذا المذهب أو ذاك؟ وهل يمكن تبرئة الدولتين، والنظام السعودي خصوصا، من المسؤولية عن استبدال الصراع في المنطقة من صراع عربي – إسرائيلي إلى صراع عربي – فارسي؟

وكم هو مثير للفضول أن يتساءل المرء كيف كان الراحل هيكل سوف يفسّر لنا استئناف الانتفاضات العربية في السودان والجزائر؟

٣– الحرب الكونية ضد الإرهاب:

ومن غرائب الأمور في الفكر الاستراتيجي العربي، المعتاد على خورجة وتغريب الأسباب والمسؤوليات، أنه يتغافل عن الاستراتيجيات الغربية

عندما تكون حقيقية وفاعلة حتى لا نقول فاتكة. منذ الهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي بنيويورك العام ٢٠٠١ وللولايات المتحدة الأميركية استراتيجية معلنة لها الأولوية في التعاطي مع قضايا المنطقة، إنها «الحرب الكونية ضد الإرهاب». لكنها نادرا ما تؤخذ في الحسبان في دراسة مجريات الأمور والسياسات والاستراتيجيات والتطورات العربية والإقليمية.

يجدر البدء بالإشارة إلى أول مفاعيلها: الإسهام في تعزيز حكم أنظمة الاستبداد وهي تدعو في الآن ذاته إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان. هذا علي عبد الله صالح يعزز نظام حكمه الفردي السلطوي في اليمن، ويمدد عمره، بكسب الرضى والمساعدات المالية والعسكرية لأمريكا على اعتباره نظاما يقاتل تنظيم القاعدة على أرضه. والمعلوم أن صالح نفسه هو من استجلب «الأفغان العرب» بالمئات إلى اليمن وهو الذي استخدمهم في اغتيال خصومه وفي حربه ضد الجنوب الاشتراكي، تحت رايات وفتاوى مكافحة الشيوعية والإلحاد. ثم هذا هو صالح نفسه يتلقى المال والسلاح والدعم السياسي من الولايات المتحدة إياها لقاء السماح لوحدات من قواتها الخاصة التمركز على الأراضي اليمنية لقنص الجماعات الجهادية بالطائرات المسيرة ذاتيا.

وهذا هو بشار الأسد يشارك في الحرب الكونية ضد الإرهاب فتقدم أجهزته المعلومات الأمنية للمخابرات الأمريكية عن الجهاديين العرب وتستقبل معتقلين من تنظيم القاعدة للتحقيق معهم بوسائل أكثر فاعلية بالنيابة عن الأجهزة الأمنية الأمريكية. وها هو بشار الأسد، في وجه انتفاضة سلمية لجماهير سوريا حاشدة في القسم الأكبر من سوريا العام ٢٠١١، يربط عربته بقطار «الحرب الكونية ضد الإرهاب» ويتهم المطالبين بالإصلاح والحرية والتغيير بأنهم إرهابيون.

لقد تحكمت الأولوية المعطاة للحرب الكونية على الإرهاب إلى

أبعد تقدير بطريقة تصرّف الإدارة الأمريكية تجاه الانتفاضات العربية. وقد أبكرت في تعيين طريقة التصرّف تلك: العمل على تنحية رئيس الجمهورية، عند العجز عن المحافظة عليه، واستبداله بنائبه، حرصا على «الأمن والاستقرار الإقليميين» وعلى الاتفاقات العربية المعقودة مع إسرائيل، وعلى أمن الحدود معها. وأردفت السياسة الأمريكية ذلك السلوك بتيسير عملية تسلّم «الإسلام المعتدل» الحكم، أي الإخوان المسلمين، وقد كان واضحا أنهم الأوفر حظا في الفوز في الانتخابات النيابية. وفي حقيقة الأمر، لم يكن للإسلام المعتدل من معنى ووزن لولا أن الأولوية في المنطقة معطاة، لا لادعاء العمل على نشر الديمقراطية، وإنما العمل الفعلي على خدمة الحرب الكونية ضد الإرهاب. فكان التخيير الاستشراقي كليا بين إسلام متطرف، سمي راديكاليا، وبين إسلام معتدل. وهكذا حكم الإخوان المسلمون في مصر، وحزب الإصلاح (القبلي – الإخواني وذو الجناح الوهابي الجهادي) في اليمن، وحركة النهضة في تونس، وسار ملك المغرب في الركب فدعا عبد الإله بن كيران، رئيس حزب العدالة والتنمية، ليرأس الحكومة الملكية، وحتى في أوساط المعارضة السورية دعمت القوى الغربية وأنظمة الخليج تشكيل «المجلس الوطني السوري»، وفيه حضور وازن للإخوان المسلمين، وإن كان بواجهة علمانية ويسارية.

يمكن النظر إلى السلوك الأمريكي تجاه الانتفاضة السورية من هذا المنظار. فقد حكمه تنازع بين قول وفعل وبين رغبة ورغبة مضادة: رغبة في تغيير النظام regime change على ما تعنيه العبارة، أوكلت مهمته بالدرجة الأولى للقوى الإقليمية: السعودية وقطر وتركيا. لكن رغبة التغيير هذه كانت ملجومة باعتبارين استراتيجيين أمريكيين: الحرب الكونية ضد الإرهاب ومفاوضات نزع السلاح النووي الإيراني، وعنوانه الأبرز منع أي مساس بالاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي.

وهذا الاعتبار الاستراتيجي الأخير لم يعطَ ما يستحقه من دور وتأثير في مجريات الأمور في المنطقة فنادرا ما جرى الانتباه إلى الخدمات التي قدّمتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية للحرب الكونية ضد الإرهاب، خلال مفاوضات نزع السلاح النووي. أعني تدخلها عسكريا، مباشرة عن طريق قواتها النظامية أو بالواسطة عن طريق الحرس الثوري والميليشيات العراقية واللبنانية الموالية لها، ضد داعش وتنظيم القاعدة والنصرة في العراق وسوريا. كما لم يجر الالتفات بما فيه الكفاية إلى حقيقة أن الإدارة الأمريكية التي كانت تفاوض الجمهورية الإسلامية الإيرانية على وقف تسلّحها النووي، لم يكن من المعقول أن تعمل، في خلال ذلك، على إسقاط النظام الحليف لطهران في دمشق. في هذا الإطار يتجلى نفاق الرئيس أوباما. كان يقول: يجب أن يرحل الأسد. ويستدرك، أنه لا بديل للرئيس السوري لأنه يقود جيشاً من ثلاثمائة ألف جندي تحتاجه الولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب؛ أو يكون العذر أن الولايات المتحدة لا تريد أن تكرر في سوريا الخطأ الذي ارتكبته بحلّ الجيش العراقي.

هكذا نجح النظام البعثي في ربط حربه ضد قطاعات واسعة من الشعب السوري ومعارضته المسلحة بالحرب الكونية ضد الإرهاب. ويمكن تقديم فرضية تقول إن هذه الأولوية المعطاة للحرب الكونية ضد الإرهاب، وللمفاوضات على النووي الايراني، تفسّر إلى حد بعيد لماذا منعت الإدارة الأمريكية حلفاءها من تزويد المعارضة السورية بأسلحة مضادة للطيران بحجة عدم وقوعها بيد الجماعات الجهادية. علمًا بأن شل قدرات الطيران الحربي السوري كان الوسيلة الوحيدة لقيام توازن عسكري يسمح على الأقل بفرض تسوية بين النظام والمعارضة تنقذ الشعب السوري من استمرار الحرب المدمّرة كائناً ما كان ما لبثت الإدارة الأمريكية أن أعلنت سحب دعمها للمجموعات السورية

المسلحة، عدا تلك العاملة في الجنوب السوري المحاذي لإسرائيل، وما لبثت أن أجازت التدخل الجوي والبري الروسي الذي حسم القسط الأوفر من معركة إنقاذ النظام، بمساعدة البراميل المتفجّرة ضد المدنيين الذي عجّل في نجاح سياسة المصالحات، وصولا إلى قرار إدارة دونالد ترامب الانسحاب العسكري كليا من سوريا.

ودون أن نغادر سوريا، يمكن التمثيل أيضا على حالة من توسل قوى محلية، شعبية هذه المرة، لـ«الحرب الكونية ضد الإرهاب» من أجل تحقيق أهداف خاصة بها. أقصد القوات الكردية، العاملة باسم «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، التي تقود تحالفا مسلحا يضم مقاتلي «حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي»PYD وتنظيمات عشائرية وقبلية عربية مختلفة. تلقّت هذه القوات منذ العام ٢٠١٤ من الإدارة الأمريكية الدعم والتدريب والتمويل، بل التغطية الجوية لعملياتها العسكرية والمشاركة القتالية لبضعة آلاف من العسكر الأمريكيين، إضافة إلى الحماية الأمريكية لسيطرتها على مساحة واسعة من الحدود السورية الشمالية والشرقية، في وجه تركيا. وتغطي المنطقة التي تديرها «الإدارة الذاتية لشمال وشرق العراق» التي يسيطر عليها مسلحو «قسد» نحو ثلث سوريا ويعيش عليها ٥ – ٦ ملايين سوري، بين عرب وأكراد وتركمان وسريان. لعبت قوات «قسد» دورا حاسما في الانتصار على داعش في الشمال السوري وقد أعلن رسميا انتهاء العمليات العسكرية ضد الدولة الإسلامية في آذار/مارس ٢٠١٩ بعد سقوط آخر موقع لها في باغوز. ويجدر التذكير بأن «حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي» القوات الكردية التي تحظى بكل هذا الرعاية والدعم من الإدارة الأمريكية، معروفة بارتباطها بحزب العمال الكردستاني الذي كانت الإدارة الأمريكية تعتبره تنظيما إرهابيا إلى سنوات خلت.

على كثرة اللغو عن الإمبريالية ومشاريعها، هذا مشروع إمبريالي، لا

يحتاج الى مزدوجين، يفلت إلى حد كبير من الكشف والتحليل والإدانة والدحض من قبل المتربصين بالمشاريع الإمبريالية. فأي نظرة هادئة متفحّصة للحرب الكونية ضد الإرهاب لا يمكنها إلا أن تعتبرها أحد أبرز الاستراتيجيات العسكرية الإمبريالية التي شهدتها المنطقة منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، في انتهاكها للسيادات، وتقلبات تحالفاتها وأدواتها الكارثية وعسكرتها غير المسبوقة للحياة العامة، وأولوياتها القاهرة التي هرست وتهرس قضايا الناس المعيشية والحياتية وتطلعاتها ومصادرتها مستقبل جيل بأكمله وشرعنتها لأنظمة الاستبداد والفساد والاستغلال وتبديد الموارد والثروات.

قائمة المراجع:

-Ali, Tariq, *Bush in Babylon*, London, 2003.

-Barr, James, *Setting the Desert on Fire: T.E. Lawrence and Britain's Secret War in Arabia, 19161918*-, New York, 2006.

-Barr, James, *A Line in the Sand. Britain*, *France and the Struggle that Shaped the Middle East*, London and New York, 2011.

Bayat, Asef. "Activism and Social Development." *International Journal of Middle East Studies* 34 (2002). Print.

Bayet, Asaf, "Arab Revolutions and the Study of Middle East Societies," International Journal of Middle East Studies / Volume 43 / Issue 03, pp 386 - 386

http://journals.cambridge.org/action/search?searchType=CITEADVANCE&journals=MES&volume=43&issue=03&page=386&author=Bayat&year=2011

-Chomsky, Noam, "The Resort to Force", *Tom Dispatch*, September 17, 2004.

-Chomsky, Noam, "Responsibility to Protect", UN General Assembly panel on R2P, July 2009.

-Cordesman, Anthony. Rethinking the Arab "Spring": Stability and Security in Egypt, Libya, Tunisia, and the rest of the MENA Region. Center for Strategic and International Studies. November 2011.

Cordesman, A. H., B. Barfi, B. Haddad, K. Mezran. (2011) Symposium: The Arab Uprisings and U.S. Policy: What is the American National Interest? Middle East Policy, 18.2, 128-.

Dabashi, Hamid. *The Arab Spring Delayed Defiance and the End of Post colonialism*. Zed, 2012. Print

-Greenfield, Danya anf Husheer, Stefanie, "Do Drone Strikes in Yemen Undermine US Security Objectives", *Atlantic Council*, October 2014.

-Hoge, J.H. and Rose, G., (Eds.) *Understanding the War on Terror, 2005*

-Laurens, Henri, Francais et Arabes depuis deux siecles. (La 'chose franco-arabe'), 2012.

-Leonhard, Robert R., "The Evolution of Strategy in the Global War on Terror", *Johns Hopkins University*, n.d.

-Maggie, Michael and al-Zikry, Maad, "Hidden toll of US drone strikes in Yemen: Nearly a third of deaths are civilians, not al-Qaida" *The Associated Press*, November 14, 2018.

-Milne, Seumas, *The Revenge of History: The Battle for the Twenty-First Century*, 2013.

-Rogan, Eugene, *The Fall of the Ottomans, The Great War in the Middle East*, London, 2015.

-The Sykes-Picot Agreement: 1916
http://avalon.law.yale.edu/20th_century/sykes.asp

-The Balfour Declaration
https://en.wikipedia.org/wiki/Balfour_Declaration#/media/File:Balfour_declaration_unmarked.jpg

-Slonim, Shlomo, "Origins of the 1950 Tripartite Declaration on the Middle East", *Middle East Studies*, Vo. 23, No.2 (Apr., 1987), pp. 135149-
https://www.jstor.org/stable/4283168?seq=1#page_scan_tab_contents

-Tal ,David *(2009). "The Making, Operation and Failure of the May 1950 Tripartite Declaration on Middle East Security". British Journal of Middle Eastern Studies.* ***36*** *(2): 177–193. doi:10.1080135301909030072 44/.*

-Traboulsi, Fawwaz; Mitri, Tarek; Al-Mahdi, Rabab: "Understanding The Arab Spring? Uprising? Revolution? Awakening? Citizen Revolt?". In: Http://Dr.Aub.Edu.Lb/Mod/Data/View.Php?D=3&Rid=1668

-Woodward, Bob, *Obama's Wars*, 2010

مراجع عربية:

- طرابلسي، فواز، **سايكس – بيكو – بلفور: ما وراء الخرائط**، بيروت، ٢٠١٩.
- طرابلسي، فواز، **الديمقراطية ثورة**، ٢٠١٥.
- «محاضر الجلسات الرسمية لجلسات محادثات الوحدة الثلاثية، ١٤ – ١٧ مارس ١٩٦٣
http://ahram.org.eg/media/malafat/besaraha/HTM.١٠٠٠٠/١٩٦٣٠٦٢١/٦٣/besraha/ahram

ما يحفز وما يعرقل ولادة يمين عربي جديد يحاكي الموجة الشعبوية الصاعدة عبر العالم

وسام سعادة

اليسار واليمين ثنائية إشكاليّة في معجم الحداثة السياسيّة. الوجه الأوّل للإشكال: هل ينبغي أن تصرّح قوة سياسية أو فاعلية اجتماعية أو حيثية ثقافية عن انتمائها الى أحد طرفي هذه الثنائية كي يكون بالمستطاع احتسابها على هذا النحو؟ وفي المقابل هل يمكن تصنيف هذه القوة أو الفاعلية يميناً في وقت تنسب نفسها إلى اليسار، أو العكس؟ الوجه الثاني للإشكال: هل يمكن أن يحضر في حالة بلد ما، مجتمع ما، طرف من هذه الثنائية دون الآخر، أي أن يكون ثمة في مجتمع ما يمين من دون أن يكون فيه يسار، أو العكس، أو أقلّه أن يكون الفارق نوعياً بين اكتمال تبلور يمين في مجتمع ما والتأخر في تبلور يسار فيه، أو العكس، أو أنّ التلازم والتزامن شرطيّان في هذا الإطار؟[٢٤]

صحيح أنّ ثنائية يسار ويمين تتحدّر من القسمة بين «ملكيين» جلسوا من جهة اليمين، و»وطنيين» (باتريوت) جلسوا من جهة اليسار، في مطالع الثورة الفرنسية (وتحديداً صيف ١٧٨٩)، وأنّ لها في بريطانيا تاريخا آخر، هو القسمة بين «الأحرار» وبين «المحافظين»، لكن جذور هذه الثنائية — أو بمعنى من المعاني «ما قبل تاريخها» مختلفة عن فترة قيام هذه الثنائية بالفعل — تاريخها السياسي والاجتماعي. يصعب عملياً الحديث عن يمين ويسار قبل الانقسامات المتولدة من

٢٤- ينصح في هذا الصدد بالرجوع تحديدا إلى كتاب ريمون آرون «أفيون المثقفين».
Raymond Aron, L'opium des intellectuels, Hachette Littératures, coll. « Liberté de l›esprit. », 2002 (1re éd. 1955).

ربيع الشعوب الأوروبية عام ١٨٤٨ والقمع الذي تعرّض له المنتفضون في معظم البلدان الأوروبية في حينه. فقط بعد هزيمة ثورات ١٨٤٨ أصبح بالإمكان مسارات فعلية من شأنها أن تبلور يميناً في مقابل يسار بالنسبة الى بلدان أوروبا. يبقى أنّ هذه المسارات لم تكتمل قبل قيام الأحزاب الاشتراكية الجماهيرية، أي أحزاب «الأممية الثانية» المؤسسة عام ١٨٨٩، وبالتالي لا بأس بالمجازفة بالقول بإنّه فقط في ١٤ تموز ١٨٨٩، يوم تأسيس هذه الأممية في باريس، وفي الذكرى المئوية الأولى للثورة الفرنسية[٢٥]، أصبح هناك فضاء حقيقي وشامل، متعيّن على شكل خاص في كل بلد، وعابر للبلدان على المدى الأوروبي، يمكن من خلاله فرز يسار من يمين. لماذا؟ لأن قبل قيام «الأممية الثانية» كان يمكن تحديد «اليساري» بمعنيين مختلفين: الموقف من تركة عصر التنوير (العقلانية الفردية — الكونية التي تجعل البشر متساوين في الحقوق كونهم متساوين في ملكة العقل) والموقف من الظلم الاجتماعي الذي تتعرّض له الطبقات الشعبية. ألكسيس دو توكفيل كان يسارياً بالمعيار الأوّل، وكان على المتراس بالضد من انتفاضة العمال في حزيران ١٨٤٨. في المقابل، الأفكار الاشتراكية مطلع القرن التاسع عشر كثيراً ما سوّقتها أوساط محافظة بل رجعية، معادية بالعمق للثورة الفرنسية، وتأخذ على البرجوازية تسبّبها بتعميق الهوّة بين الطبقات وتدمير شبكات التكافل الاجتماعي التي كانت ترعاها البنى الإكليروسية والإقطاعية. وهكذا، في مقابل ماركس وإنجلز المنتميين بوضوح إلى تركة عصر التنوير في أنماطها الأكثر جذرية، وبين الانتماء الى معسكر العمل في مواجهة رأس المال، فقد بقي جوزيف برودون أقرب إلى المزاوجة بين الالتزام بالقضايا الاجتماعية من ناحية وبين استعادة خيارات أيديولوجية

25-Donald SassounOne Hundred Years of Socialism: The West European Left in the Twentieth Century, The new press, 1998, p56.

محافظة مناوئة للتنوير. لاحقاً، عام ١٩١١ تحديداً، يوم شعر جورج سوريل، «النقابوي الثوري»، وشارل موراس «الملكي الثوري» بالحاجة للقاء يجمع أقصى اليمين بأقصى اليسار لم يجدوا أفضل من تسمية حلقتهم «حلقة برودون»![٢٦]

لأجل هذا ثنائية اليمين واليسار لم تكتمل إلا بقيام الأممية الثانية، ومحورية «الاشتراكية – الديمقراطية» الألمانية في إطارها، فمع الأممية الثانية تحقق الجمع الشامل بين الانتساب إلى تركة عصر التنوير والعقلانية الفردية – الكونية، وبين الانتساب إلى «البرنامج الاشتراكي»، المبلور أساساً في ذلك الوقت على قاعدة السعي لأجل «تشريك» وسائل الإنتاج. في المقابل، رغم أنّ بسمارك هو الذي كان سباقاً إلى إنشاء أسس الدولة الاجتماعية في ألمانيا، بضمانات اجتماعية متقدمة أكثر بكثير من فرنسا، بلد ثورات ١٧٨٩ و١٨٣٠ و١٨٤٨ و١٨٧١، إلا أنّ هذا لا يجعل من بسمارك يسارياً، رغم أنّه أمكن الحديث في نفس الوقت عن «اشتراكية بسمارك» بمعنى محدّد: بمعنى ارساء أول نظام اجتماعي في التاريخ الحديث يمكن فيه بالفعل للعمال تحسين أجورهم الفعلية، الأمر الذي كان يبدو أشبه بالمستحيل في ظل الرأسمالية بالنسبة إلى ماركس.

مع فشل الأممية الثانية في النهوض بموقف موحّد وعلمي على خلفية اندلاع الحرب العالمية الأولى، ومع تبخّر الأوهام حول الحرب الخاطفة وتحوّلها إلى حرب خنادق طويلة ومضنية تستهلك الملايين من البشر، ومن ثم الثورة البلشفية، وفشل المحاولات الثورية المحاكية للبلشفية في أوروبا الوسطى والغربية، نشأت قسمة جديدة: الحركة الشيوعية، في مقابل الاشتراكية الديمقراطية، وتقابلهما من الناحية الأخرى أحزاب يمين الوسط، واليمين الصرف، واليمين المتطرف.

26– Michel Winock, La France republicaine, Robert Laffont, 2017.

البلدان العربية تحديداً لم تعرف أحزاب جماهيرية تنتمي إلى تركة «الأممية الثانية». صحيح، قسم من رواد عصر النهضة طوّروا أفكارًا منحازة إلى العقلانية الفردية – الكونية هنا، وإلى الطبقات الشعبية في نضالها هناك، لكن البلدان العربية تحديدًا التي لم يعرف عنها أي مندوب في أي من مؤتمرات الأممية الثانية (بخلاف اليابان والهند) لم تتعرّف إلى اليسار بمعناه الحزبي، الأيديولوجي – السياسي إلا مع تأسيس فروع «الأممية الثالثة» (الكومنترن) في هذه البلدان. بالتالي، في حين تطورت الأمور في أوروبا الغربية لناحية بلورة مفهوم مشترك لـ ''اليسارين»، الإصلاحي والثوري، الاشتراكي – الديموقراطي والشيوعي، فتارة تغلّب «وحدة اليسار» وتارة يغلب منطق الفرز داخله، فإنّ اليسار اقتصر في المرحلة الاستعمارية في البلدان العربية على الأحزاب الشيوعية وحدها والمناخات الدائرة في كنفها. لم تبق الحال على هذا النحو لاحقاً، يوم اندفعت ظواهر وتشكيلات تنتمي إلى الفكر القومي العربي باتجاه اليسار (البعث، الناصرية، حركة القوميين العرب)، وفي هذه الحالة نحن أمام أنظمة حكم اعتنقت الأفكار اليسارية، وقمعت بأشكال مختلفة «اليسار القديم»، أي اليسار الحصري في البلدان العربية بالمرحلة الكولونيالية: الأحزاب الشيوعية.

لأجل هذا، الفارق الأساسي عند طرح ثنائية يمين ويسار عربياً أنّ هذه البلدان لم تعاصر أيديولوجياً وسياسياً فترة صعود «الأممية الثانية» ١٨٨٩ – ١٩١٤، واليسار اقتصر فيها لفترة طويلة على أحزاب «الأممية الثالثة»، الشيوعية، وانتقل من ثمّ ليصبح أشبه بمرادف لـ ''الأنظمة التقدمية» القومية العربية المنادية بالإصلاح الزراعي والتأميمات، والمتبنية بشكل مقتضب وملتوٍ لتركة عصر التنوير (العقلانية الفردية – الكونية ومستتبعاتها). وبخلاف الهند الذي تطوّر فيها التيار الأساسي في الحركة الوطنية (حزب المؤتمر) في اتجاه «اشتراكي – ديموقراطي» إلى حد معيّن،

مستفيداً من اعتماد منتظم للديمقراطية البرلمانية والانتخابات التنافسية، فإنّ إعراض «الأنظمة التقدمية» العربية عن «الديمقراطية البرلمانية»، وإفرازها تنويعات مختلفة من «الديموقراطيات الشعبية» شكّل مساراً ليس من شأنه تنمية ثنائية تزاحميه حقيقية بين يسار ويمين.

تعاملت هذه الأنظمة التقدمية العربية مع الإسلام السياسيّ أو الحركيّ في مجتمعاتها على أنّه يمين، كما تعاملت مع النخب الوطنية الليبرالية ذات النفوذ في الفترة الاستعمارية، وبالضد من الاستعمار، على أنّها أيضاً إما يمين من الأساس أو أنّها أصبحت يمينية، كما تعاملت مع الأنظمة الملكية على أنّها موئل كل رجعية وكل يمين. بيدَ أنّه في كل هذه البلدان العربية، وحدها الأحزاب المسيحية اللبنانية طرحت نفسها بشكل أو بآخر كيمين، وتحديداً «حزب الكتائب» ما دام يستعيد هالة «الكتائب» في إسبانيا الفرانكية. لكن حتى هنا، تاريخ «الكتائب» يخبرنا عن صراع محموم بين تيارين في الحزب أواخر الأربعينيات، بداية الخمسينيات، أحدهما تبنى الماركسية، والآخر تعلّق بمذهب الشخصانية عند إيمانويل مونيه. وحتى بعد مغادرة «التيار الماركسي» لـ «حزب الكتائب» (وانضمام عدد من رموزه لـ «الحزب الشيوعي» وتشكيلهم «التيار اللينيني» لاحقاً ضمنه)، فإنّ الكتائب اللبنانية، أكثر ظاهرة في التاريخ السياسي العربي المعاصر يمكن أن تنسب إلى اليمين الأوروبي، ظلّ ينظر إلى تاريخه في الستينيات على أنّه تاريخ استقطاب بين يمين محافظ يمثّله بيار الجميل، وبين نزعة أقرب للاشتراكية — الديمقراطية يمثّلها موريس الجميّل.

يبقى أنّ ثمّة معيار عمليّ لتحديد معدّل «اليمينية» في ظاهرة سياسية، وهي كثرة عدائها لليسار. لا ينفع حينها أنّ تصرّح هذه الظاهرة على الدوام أنّها «لا يمين ولا يسار»، إذا كانت تدمج ذلك في نفس الوقت مع عداء وكراهية لليسار، ومع رؤية «اليسار الدولي» وراء

كل التناقضات الاجتماعية والوطنية. وبهذا المعنى، نعم، يمكن الحديث عن يمين عربي، يضم كل الظواهر الأيديولوجية الذي تغلب «معاداة اليسار» فيها، وبشكل أخص «معاداة الشيوعية» دوراً أساسياً في تشكيل خطابها السياسي، ووعيها لنفسها. وبهذا المعنى بالتحديد، حركات الإسلام السياسي التي غالت في «معاداة الشيوعية» طوال فترة الحرب الباردة تنتمي إلى اليمين، بصرف النظر عن انقسامها بين نزعة تبحث عن «اشتراكية إسلامية» بديلة عن تلك المادية والعلمانية و»الكافرة»، وبين نزعة تبحث بالضد من ذلك عن «سوق رأسمالية بمرجعية إسلامية».

ومن جهة اليسار، فقد تزايدت المسافة بين الشعارات التقدمية للأنظمة الجمهورية وبين واقع هذه الأنظمة، وتلاشى أي اهتمام لديها أساساً لتصنيف نفسها كيسار في زمن ما بعد الحرب الباردة. كما كان ضمور الأحزاب الشيوعية والقومية المتمركسة في أواخر زمن الحرب الباردة. لكن في المقابل، ازدهرت الإحالة إلى تسمية «اليسار»، في مقابل تراجع الإحالة الى «شيوعي» وتراجع جديّة الشعارات «الاشتراكية» الرسمية للأنظمة الجمهورية التقدّمية. بشكل أساسي، غلب على هذا اليسار العربي في فترة ما بعد الحرب الباردة جدل تحديد الأولويات بين:

١- مناهضة الإمبريالية الأمريكية والعدوانية الإسرائيلية، والفرز بناء على ذلك.
٢- مناهضة الاستبداد السياسي والفرز بناء على ذلك.
٣- مناهضة الفكر الرجعي المتلبس للدين والفرز بناء على ذلك.
٤- القضايا الاجتماعية، والدفاع عن المصالح الحياتية للطبقات الشعبية والسعي لإعادة توزيع الثروة.

والفرز بناء على ذلك إلى حد كبير، تمحور الانقسام بين اليساريين العرب حول أولوية مناهضة الإمبريالية أو أولوية مناهضة الاستبداد

السياسي، وبقيت مناهضة الفكر الرجعي في مرتبة ثالثة عند معظم تلاوين اليسار، وملحقة بالأولوية الأساسية المختارة (الأنتي أمبريالية، أو الأنتي استبداد)، في حين ركن الدفاع عن المصالح الحياتية للطبقات الشعبية والسعي لإعادة توزيع الثروة في مرتبة رابعة، رابعة سواء في جانبها «الحياتي المباشر» (الدفاع عن لقمة العيش) أو في جانبها «الاستراتيجي» (إعادة توزيع الثروة).

من هنا، وعلى الرغم من أن كلمة «يسار» صار لها قيمة قائمة بذاتها في زمن ما بعد الحرب الباردة في البلدان العربية، إلا أنّ هذا اليسار بقي بشكل عام يدرج القضية الاجتماعية، ومن خلالها الوعي الطبقي، في مرتبة رابعة. وبالتالي، أصبح السؤال عند هذا اليسار، وفقاً لجدل أولويتي معاداة الإمبريالية أولًا أم معاداة الاستبداد أولًا، هو أي يمين أفضل من الثاني، يمين يشاركنا الصراع ضد الإمبريالية والصهيونية، لا بل نخضع له في هذا الصراع، أو يمين يشاركنا الصراع ضد الاستبداد السياسي، وأحياناً ضد الفكر الرجعي، لا بل نخضع له في هذا الصراع؟

هكذا باتت البلدان العربية أكثر يمينية من أن تفز ثنائية يمين ويسار داخلها، حتى من وجهة نظر اليسار العربي إلى هذه الثنائية. وبات بالإمكان القول إن معظم القوى السياسية والثقافية في هذه البلدان تنتمي إلى اليمين. الغالب على الإسلاميين العرب، كما على الليبراليين العرب، ألوان تتنمي إلى اليمين وأقصى اليمين.

ثمة تفاوت كبير بين هيمنة اليمين على المشهد وهشاشة وهامشية اليسار، ومع القصور المعرفي والنظري لليسار العربي الذي يفوق قصوره عن الفاعلية السياسية، ويرجع تحديداً إلى عدم أخذه التحليل الطبقي للمجتمعات بالجدية المنهجية الكافية، حتى عندما يجد نفسه مندفعاً للشعارات «الطبقوية» – أحياناً، وإلى عدم ربطه الفكر الاشتراكي بمقدماته الفلسفية (فقط من هذه الناحية يشبه اليسار العربي «الأممية

الثانية» — أممية القطيعة بين الاشتراكية وبين الفلسفة، في مقابل استئناف التداخل بعدها، ذلك أن معظم رموز الماركسية في القرن العشرين، من لوكاتش إلى التوسير وباديو، فلاسفة قبل أي شيء آخر). في المقابل، خارج إطار «العداء للشيوعية» لا يتعرّف اليمين العربي كثيراً على هويته كيمين. بعكس اليمين الهندي مثلاً، الذي نهل باكراً من مصادر «الثورة المحافظة» والفكر اليميني الغربي الحديث، وكذلك اليمين الياباني، مع فيلسوف من قماشة كيتارو نيشيدا، شيخ مدرسة كيوطو الفلسفية، الذي نهل أيضاً من مفكري اليمين المحافظ الأوروبي، قلما اهتمت النخب العربية «المعادية لليسار» بالغرف من مصادر فكرية يمينية غربية جدية، واكتفت، إسلامية كانت أو «ليبرالية» بإعادة تدوير بعض الدعاية المعادية للشيوعية في فترة الحرب الباردة أو في حالة الإسلاميين، «تأصيل» هذه الدعاية، بالعودة إلى التراث الإسلامي، عودة غير مباشرة، تمرّ أساساً من خلال معبر «اللاسامية الغربية»، وبالذات المعبر الذي يتهم ماركس وكل رموز التاريخ الماركسي اليهود بأنّهم وجه لعملة آخرى، وجهها الآخر البارون دو روتشيلد وثيودور هرتسل.

مع ازدهار الأدبيات النيوليبرالية المطالبة بتحرير الاقتصاد والخصخصة، واختلاطها في البلدان العربية بطروحات تقلّل من شأن الزراعة والصناعة مرة لحساب اقتصاد الخدمات ومرة بدعوى «اقتصاد المعرفة»، ظهر «يمين اقتصادي جديد» في البلدان العربية، يتعامل مع الأوضاع القائمة في هذه البلدان كما لو أنّ مشكلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي بسبب اعتمادها أنماطاً من «الاشتراكية». جزء من هذا «اليمين الاقتصادي الجديد» مطبوع بلباس ليبرالي، وجزء آخر بلباس إسلامي، وجزء ثالث بلباس قومي، وثمّة من عمل على إعطائه نكهة يسارية، أو قدم إليه أساساً من تجارب يسارية. التشكي من العرقلة البيروقراطية

للأعمال، ومن تباطؤ الخصخصة شكّل بعضاً من عدّة هذا اليمين الاقتصادي العربي الجديد الذي بخلاف اليمين العربي في فترة الحرب الباردة لم يعد المحور الحماسي لخطابه هو «معاداة الشيوعية» بل معاداة «القطاع العام»، في الوقت نفسه الذي حرص فيه هذا اليمين الجديد على تسخير أجهزة الدولة لحسابه، ولصالح مصالح أربابه. بعض من تبني الأجندة النيوليبرالية لدى هذا اليمين الجديد مُضَلَّل عربيًا، وبعض مَنْ واجهته نيوليبرالية صرفة أيضاً مضلّل، إنّه يمين يريد عبثاً جمع الحوافز والمزايا الذي تمنحها رأسمالية الدولة لشرائح بيروقراطية متداخلة مع مراكز قوى مالية «خاصة»، مع الحوافز والمزايا الذي يمنحها تحرير أسواق المال، والتجارة، والخصخصة.

منذ سياسة «الانفتاح» التي اعتمدها الرئيس الراحل محمد أنور السادات في مصر، وصولاً إلى التأثر بالنفحات النيوليبرالية في الثمانينيات والتسعينيات، تطوّر «اليمين الاقتصادي الجديد» عربياً على هذا النحو، في كنف أنظمة الحكم القائمة، وبما يوحي أحياناً بأنّه متضايق من السيطرة العسكرية المخابراتية المطبقة عليها، وبما يوحي في أحيان أخرى بأنّه يستعين بهذه السيطرة في أكثر من مفصل ووجهة. في نفس الوقت، تواشج هذا «اليمين الاقتصادي العربي الجديد» مع ازدهار فكرة أنّه «لا ديمقراطية من دون ديموقراطيين»، وبالتالي ينبغي إنتاج هؤلاء الديموقراطيين أولاً في البلدان العربية، ولإنتاجهم لا بد من مرحلة انتقالية، وهذه المرحلة الانتقالية تتكفّل فيها إلى حد ما الأنظمة «المهيئة» لشعوبها لديمقراطية مؤجلة، وإن لم تكن الأنظمة بحد ذاتها فالنخب الملتصقة بهذه الأنظمة، المعترضة على تقادم الآلة البيروقراطية هنا، والتي تبث نوايا «تحديثية» و»عصرنية» هناك. هنا، لم يعد اليمين العربي اقتصادياً فقط، بل أصبحت له دعامة «ثقافية»: إن الديمقراطية على الطريقة الغربية هي الحل، وليس الديمقراطية الشعبية على الطريقة

التي استهلكتها الأنظمة، لكن في الوقت نفسه هذا الحل يتطلب تهيئة، تجهيز، تحضير، فترة انتقالية.

ما حصل في بحر العام ٢٠١١ أن الانتفاضات الشعبية في عدد من البلدان العربية استهدفت أنظمة الحكم لكن أيضاً هذا اليمين العربي الجديد في نمطي تفكيره، الاقتصادي (تفكيك «الاشتراكية العربية» مقدّمة على أنها قطاع عام ينخره الدود ومنتفخة ينبغي ترشيقه وخصخصته، واقتصاد ينبغي توجيهه بعيداً عن الزراعة والصناعة) والثقافي (حاجة الشعوب إلى التهيئة الديمقراطية، تحت اشراف الأنظمة، وبواسطة النخب). مع هذا، الخطابات التي هيمنت على هذه الانتفاضات، ورفعت شعار «الحرية» بشكل يعزله تماماً عن موجبات العدالة والمساواة والأخوة، وكل ما من شأنه إعادة طرح مسائل العقود الاجتماعية في البلدان العربية، ساهمت في عدم إنضاج خط مضاد بشكل منهجي لطروحات هذا اليمين العربي الجديد «الخصخصي» اقتصادياً، «والتهييئي» للشعوب بمعية الأنظمة ثقافياً وسياسياً. يعود ذلك إلى أن النخب المتصدرة للحراك العربي كانت إلى حد كبير تتشارك هذه الطروحات، والتيارات التي تناهض هذه الطروحات إما ضعيفة أو تعتبر أن المرحلة ليست للمفاصلة مع هذه الطروحات بالتحديد.

في الحراك الانتفاضي العربي المتنقل بين البلدان العربية، انخرط الإسلاميون والليبراليون، وظهرت تمازجت بينهم حيناً، وتنافرات حادة حيناً آخر. لكن سريعاً، ظهر أن ما يفهمه الإسلاميون بالديمقراطية هو كل ما من شأنه منحهم شرعية إضافية، بواسطة الصناديق، تضاف إلى شرعية أصلية، يأخذونها بمجرّد أنهم إسلاميون يريدون تطبيق شرع الله. في المقابل، الفئات الليبرالية انقسمت بين من يعتبر أن المعركة التي فتحت مع الاستبداد العربي عام ٢٠١١ تظل قائمة بقطع النظر عن الانقلاب في موازين القوى والانتكاسات، وبين من عاد إلى

فكرة أن الشعوب المنتفضة لم تكن مهيئة ثقافياً وسياسياً للتحول نحو الديمقراطية، وأن غياب هذه التهيئة عرّضها لاستبداد ظلامي، يبقى الاستبداد السابق عليه، ذو الطبيعة العسكرية، تنويرياً في نهاية التحليل.

من هنا، لئن اكتسب اليمين العربي الجديد معنى اقتصادياً له مع استيراد «النيوليبرالية»، ثم معنى ثقافياً – سياسياً له مع اعتماده مقولات «تهيئة الشعوب للديمقراطية»، فإن فترة الكبوة اللاحقة على انتفاضات ٢٠١١ جاءت لتضع الدعامة الثالثة لهذا اليمين: لوم الجماهير على انتفاضاتها – في حالة اليمين الملتحق بالأنظمة، أو الأنظمة ذات الهوية اليمينية المتعاظمة لها. هناك أيضاً لوم «فرعي» للجماهير على انتفاضاتها – الإخوان المسلمون مثلاً، لا يلومون الجماهير على انتفاضتها ضد حسني مبارك، لكنهم يلومونها على انتفاضتها ضد محمد مرسي، ويدمجون الإطاحة العسكرية بمرسي، والانتفاضة الشعبية عليه، في تدبير واحد أحادي.

اكتسب اليمين العربي الجديد (الجديد بمعنى اختلافه عن يمين الحرب الباردة الذي يجد معياره في «مناهضة الشيوعية» قبل أي شيء آخر) هوياته الثلاث:

١- تحميل الاشتراكية العربية وزر التأخر الاقتصادي الاجتماعي.

٢- اعتبار أن أنظمة «الاشتراكية العربية» هذه أو مخلفاتها تلعب دوراً إشرافياً في نفس الوقت على عملية تهيئة المجتمعات للديمقراطية، حين تساعد النخب الليبرالية على ذلك.

٣- اعتبار أن الشعوب «أخطأت» جوهرياً بتسريعها الأمور، والانتفاض، وعليها أن تدفع الثمن.

تأمنت هذه الدعامات بمعزل عن الموجة اليمينية الشعبوية التي يشهدها العالم في العشرية الأخيرة. لكن هذه الموجة لعبت دوراً في استكمال بناء شخصية اليميني العربي لفترة الحرب الباردة، انطلاقاً مما حملته هذه الموجة

معها من استهانة بالفكرة الدستورية، واعتبار الدساتير نافلة، ولا يجوز أن تقف حجر عثرة في التواصل بين الزعامات اليمينية والكتلة الشعبية التي تعبر عنها هذه الزعامات.

في البلدان الأوروبية اليوم، ثمة يمين دستوري يقابله يمين شعبوي. أما في البلدان العربية، فاليمين يظهر اليوم كحالات لا دستورية، بل مضادة للدستور بامتياز. ليست هذه المرة الأولى التي تتعرض فيها فكرة الدستور للمطاعن. تحاملت عليها ألوان من الحركة الإسلامية بدعوى أنّ «القرآن دستورنا» ولا داعي لدستور آخر، إلا كتطبيق للدستور الأول، المنزل. وتحاملت عليها الأنظمة التقدمية بدعوى أنّ الدساتير الشكلانية جزء من الزمن الاستعماري المنقضي، والدساتير الثورية هي «دساتير مؤقتة» تجاور مبادئ خالدة، كالحزب الطليعي القائد في المجتمع والدولة، والقائد طليعي.

مناهضة الدسترة معلم أساسي لليمين العربي في فترة ما بعد الحرب الباردة، وخصوصاً في فترة ما بعد حراك ٢٠١١. يبقى أنّ التقليد الدستوري، بما يعنيه من ربط متواصل بين مقدمات القانون الدستوري وبين الخيارات السياسية والاجتماعية، ومن محورية مقولة مونتسكيو «السلطة تحد من السلطة» في كل المنظار المعتمد، لم يكن يوماً بالتقليد المهيمن على اليسار العربي. هنا بالتحديد يمكن التعرّف على أهمية النموذج التونسي اليوم، برغم كل تناقضاته ومفارقاته، استطاع هذا النموذج، معتمداً على تراث من الفكرة الدستورية في تونس — تراث قام للمفارقة بالضد من فكرة «السلطة تحد من السلطة»، من إعطاء أهمية لفكرة الجمعية التأسيسية، وفكرة صياغة الدستور من حيث هو الصيغة القانونية الشاملة للعقد الاجتماعي في بلد ما. خارج الحالة التونسية، الفكرة الدستورية بقيت هزيلة في الخطاب المتفاعل مع الحراك العربي، وأكثر من هزيلة بالنسبة إلى اليساريين تحديداً، بدلاً من أن تكون غلبة «اللادستورية» في اليمين باعثاً

على «دسترة» اليسار، وتحويله إلى تيار دستوري – اجتماعي بحسب السياق الوطني لكل بلد عربي.[٢٧]

عدم وجود تاريخ جماهيري للاشتراكية – الديمقراطية في البلدان العربية، وانتقال معنى اليسار من «الأحزاب الشيوعية» قبل رحيل المستعمر، إلى هذه الأحزاب من جهة، و»الأنظمة التقدمية» (الناصرية، والبعثية، وجبهة التحرير الجزائري) من جهة أخرى، أدى إلى صعوبة تحديدية أساسية لمعاني اليمين واليسار، من دون إمكانية تنحية هذه الثنائية بشكل تام، بخاصة وأنّه في الفترة الناصرية انتشر تقسيم الأنظمة العربية ككل إلى تلك «اليمينية» وتلك «اليسارية».[٢٨]

يبقى أن غياب تاريخ من الاشتراكية – الديمقراطية في البلدان العربية، بما من شأنه ركن اليسار إما الى كناية عن «الأحزاب الشيوعية» الذي تعطّل نموّها منذ وقت طويل، وبين «الأنظمة التقدمية»، «الغافلة» عن يسارية شعاراتها منذ وقت طويل أيضاً، هو واقع ينتج عنه هيمنة يمينية شاملة من ناحية، وعدم قدرة اليمين في الوقت نفسه رغم استجماعه لكل دعائمه في أن يتعرّف على نفسه على أنّه يمين قائم بذاته، يواجه يساراً قائم بذاته. لأجل هذا نفس العوامل التي تنمي هذا اليمين العربي ما بعد الحرب الباردة، وبخاصة ما بعد انتكاسة حراك ٢٠١١، هي عوامل تعطّل التبلور الشامل لهذا اليمين، أو تجعله كاريكاتوراً عن نفسه، في مقابل يسار منهمك هو أيضاً في إنتاج كاريكاتور عن نفسه.

بالتوازي، أصبح «كاريكاتورياً» للغاية اليوم إعادة الغرف من هذا التقسيم على مستوى الأنظمة. هناك دائماً أرضية للتمييز بين الأنظمة الحاكمة مهما كانت عناصر التشابه والتماثل بينها، لكن هذه الأرضية ما عادت تسمح لفرزها بين أنظمة يسار وأنظمة يمين، ناهيك عن

٢٧- وسام سعادة، الربيع العربي والفكر العربي، الاستبداد الملتبس واللحظة النقدية المفقودة، مجلة كلمن، عدد ٥ شتاء ٢٠١٢.

٢٨- وسام سعادة، منافحة عن فكرة التقدم: عن مغزى اليسار والوعي العلمي، جريدة القدس العربي، ٢٠ يناير ٢٠١٩.

الركون لمقولات «اشتراكية» و»عمال، فلاحين» في الدساتير المعتمدة لتقدير يسارية النظام من يمينيته. النظام الرسمي العربي ككل، مائل منذ هزيمة ١٩٦٧، أقله، نحو اليمين، وبشكل متصاعد عقداً بعد عقد، لكنه اليوم نظام رسمي يميني عربي بشكل كامل، وأكثر فأكثر يتحول العنصر التعريفي فيه إلى ذلك العنصر القائم على «لوم الشعوب على ثوراتها»، وتهيئتها هذه المرة ليس على الديمقراطية كما كانت الحال في «لجنة السياسات» بالحزب الوطني الديموقراطي أيام مبارك مثلا، أو في «التجمع الدستوري الديموقراطي» أيام زين الدين بن علي في تونس، بل «تربية» هذه الشعوب على عدم التفكير بالانتفاض مرة أخرى. هل ثمة في المقابل منحى آخر، يمكن استقاؤه من مشهديات الاحتجاج في السودان وتونس؟ من المبكر الإجابة بشكل محدّد وواضح، يبقى أنّ أفق أي احتجاج مستقبلي مرهون بفهم الطبيعة اليمينية العميقة للنظام العربي الرسمي مأخوذاً ككل. في مقابل الغلو في التشاؤم، من الخطر تماماً استسهال «استئناف الربيع»، واستسهال شروط التغيير في الاتجاه الديموقراطي والتحرري في البلدان العربية، والاستعاضة عن تحليل ملموس ومتأني للأحداث والموجات بحماسة «توظيفية» للمشاهد والصور لأجل القول بأنّ طريق التحرر المقفلة في سوريا أو مصر مثلا، يتكفل السودانيون والجزائريون بإعادة فتحها اليوم.[٢٩] إن نقد الأوهام المستسهلة للتغيير هو الناصية التي يطلق منها اليمين لمسخها والافتئات على حقوق الإنسان، وحقوق الشعوب، لكن الرد على ذلك لا يكون بإعادة تدوير إلى هذه الأوهام، بل إعادة نقدها من موقع تحرري، يساري حكماً، طالما يعود إلى السؤال المهمش منذ وقت طويل، عن القاعدة الاجتماعية (معسكر العمل بشكل أو بآخر) لهذا التغيير، والشروط المعرفية المؤمّنة له (المادية التاريخية بشكل أو بآخر).

٢٩- وسام سعادة، عن العسكريتاريا كمصعد اجتماعي معطل، القدس العربي، ١٤ نيسان ٢٠١٩.

كيف صعد اليمين بنماذجه العربية المختلفة بعد ٢٠١١ رغم خطاب الربيع العربي المطالب بالحقوق السياسية والاجتماعية للشعوب العربية؟

جورج فهمي

شهدت المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة صعود واضح لقوى وخطاب اليمين واليمين الشعبوي في سياقات سياسية مختلفة ديمقراطية وسلطوية على السواء كما هو الحال في مصر وتونس ولبنان والعراق. فعلى الرغم من ثورات الربيع العربي في كل من تونس ومصر في ٢٠١١ والتي نادت بالحرية والعدالة الاجتماعية والمواطنة الكاملة ودعوات الإصلاح السياسي والاجتماعي المناهضة للنظام السياسي الطائفي في كل من العراق ولبنان خلال٢٠١٥، فإن هذا الحراك السياسي والاجتماعي في المنطقة العربية والذي بدا يساريا في مطالبه قد أفضى إلى صعود واضح لليمين سواء في شكله التنظيمي من خلال الصعود اللافت للأحزاب الشعبوية الوطنية واليمنية في كل من الانتخابات التشريعية العراقية واللبنانية الأخيرة، أو من خلال استخدام مفرداته وسياساته من قبل النخب السياسية الحاكمة كما هو الحال في مصر وتونس. وبينما اختار البعض فقط توجيه اللوم للأفراد والمجموعات الداعمة لليمين، فان هناك حاجة بحثية لفهم دوافع تلك القطاعات الشعبية الداعمة، وكيف تغيرت أولوياتها من دعم مطالب العدالة الاجتماعية والديمقراطية إلى القبول بخطابات اليمين واليمين الشعبوي التي ترفع شعارات الأمن وضرورة التماهي المجتمعي. فيتسم هذا الخطاب اليميني بعدة ملامح أبرزها تأكيده على أولوية الحفاظ على مؤسسات الدولة في مقابل أي حديث عن الحريات السياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

كذلك ينظر هذا الخطاب بريبة إلى طبقة السياسيين الذين يراهم مجرد مجموعة من الفاسدين والذين يتكسبون من العمل بالسياسة. كما يعطي هذا الخطاب أولوية لمواجهة الإرهاب حتى ولو جاءت على حساب اعتبارات حقوق الإنسان.

السؤال البحثي الرئيسي لهذه الورقة هو: **كيف استطاع اليمين أن يسطو على شعارات الإصلاح السياسي والاجتماعي في المنطقة العربية خلال الربيع العربي ليحولها لعوامل دعم لخطابه؟ وماهي فرص استمراره؟**

الإجابة على هذا السؤال تتطلب الأخذ في الاعتبار ثلاثة عوامل رئيسية: الأول هيكلي يتعلق بالأساس بضعف مؤسسات الدولة العربية، والثاني يرتبط بخيارات الفاعليين السياسيين وبالتحديد القوى اليسارية خلال المراحل الانتقالية، وأخيرا عوامل إقليمية وفي مقدمتها إعلان دولة الخلافة الإسلامية في العراق والشام خلال صيف ٢٠١٤، بالإضافة إلى صعود قوى اليمين الشعبوي في عدد من الدول كما هو الحال في الولايات المتحدة وتركيا وروسيا وإيطاليا.

أولا: الدولة العربية الضعيفة

يعرف دارسو العلوم السياسية الدولة بأنها الهياكل القانونية والإدارية والبيروقراطية والقهرية الدائمة، التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة الحاكمة، وإلى تنظيم العلاقة بين أطراف المجتمع المدني بعضهم البعض.[٣٠] في المقابل فإن النظام السياسي يعرف بأنه قواعد إدارة العلاقة داخل مركز السلطة السياسية وقواعد العلاقة بين من يملكون السلطة ومن لا يملكونها. على سبيل المثال يمكن الحديث عن نظام رئاسي، برلماني أو مختلط، ويمكن لذات الدولة أن تستبدل نظاما

30- Stepan, Alfred 1978, *The State and Society: Peru in Comparative Perspective*, Princeton University Press, Princeton, p. XII.

بآخر، وداخل كل نظام سياسي، يتولى القيادة نظام حاكم، والمقصود به هنا هم الأشخاص الذين يشغلون المناصب الرئيسية داخل النظام السياسي. بشكل مبسط، الدول هي هياكل أكثر استقرار من النظم السياسية، كما أن النظم السياسية تعد أكثر استقرارا من الحكومات أو النظم الحاكمة.

إلا أن المنطقة العربية لم تعرف دوما هذا الفرق بين الدولة والنظام بسبب الظروف التي أحاطت بمشروع بناء الدولة القومية في تلك الدول والتي جاءت من أعلى إلى أسفل من خلال النخب الحاكمة أو من خلال الاستعمار. فحتى على المستوى اللغوي فان الاستخدام التاريخي للفظ دولة يشير إلى معني نظام أو حكم وليس إلى هياكل الدولة بمعناها الغربي. وفي كتابه عن الدولة العربية، يتتبع نزيه أيوبي هذه الظاهرة لغويا، كاشفا أنه على الرغم من استخدام كلمة دولة مرادفا لكلمة state في اللغة الإنجليزية، فإن الأصل اللغوي للكلمتين مختلف، بل متناقض. فبينما تشير الكلمة العربية إلى التداول أو التغيير، تشير الكلمة الإنجليزية إلى الثبات والاستمرارية. وهو ما يؤكد اختلاط مفهومي الدولة والنظام لدى النخب العربية.[٣١] على سبيل المثال تتم الإشارة دائما في كتب التاريخ القديمة والحديثة إلى «دولة الخلافة» أو "دولة الأمويين» و»دولة العباسيين» دون أن يرتبط ذلك بأي هياكل حقيقة لمؤسسات الدولة الحديثة بالمعني المتعارف عليه الآن. لم يقتصر هذا الأمر على كتب التاريخ، بل امتد أيضا إلى المعاجم، ففي معجم المنجد، الذي تم ألف عام ١٩٠٨، في طبعته الخامسة الصادرة عام ١٩٢٧، يعرف الدولة بأنها: «الملك ووزراؤه».

ويفرق نزيه أيوبي في كتابه عن الدولة العربية ما بين الدولة القوية

31-Ayubi, Nazih N. 1995. Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East. London: I. B. Tauris.

والشرسة. فبينما تبدو الدولة العربية بما تملكه أنظمتها السياسية من أجهزة الأمنية واستخباراتية وكأنها دولة قوية، إلا أنها في الحقيقة أقرب إلى ما يسميه أيوبي الدولة الشرسة أو الدولة البوليسية منها إلى الدولة القوية، بل أن أيوبي يرى أن تلك الدولة الشرسة هي في داخلها دولة في غاية الضعف، حيث إنها لا تستطيع أن تفرض سيطرتها على المجتمع من خلال القوة الناعمة، بل تضطر إلى استخدام أدوات القوة الخشنة لإنفاذ قراراتها حيث إنها تفتقد إلى أي رصيد معنوي لدى مواطنيها.

وبينما كانت الدولة العربية ضعيفة فإن أنظمتها ظلت حتى عشية الربيع العربي عنيفة في مواجهتها لأي معارضة لسلطتها كما هو الحال في تونس بن علي ومصر مبارك. وجاءت موجة الربيع العربي التي شهدتها المنطقة العربية في ٢٠١١ لتهز بعنف تلك القدرة القمعية للدول العربية والتي وجدت نفسها في مواجهة آلالاف المتظاهرين التونسيين والمصريين والسوريين والليبيين واليمنيون والبحرينيون ليطالبوا بإسقاط نظمهم السياسية السلطوية وبناء أنظمة سياسية ديمقراطية تعلي من قيم الحرية والكرامة الإنسانية. لم يطالب المتظاهرون في أي من تلك الحالات قط بإسقاط مؤسسات دولهم على ضعفها وعدم وفائها بالتزاماتها تجاه مواطنيها في السابق وإنما قصروا مطالبهم على التغيير السياسي للنظم الحاكمة.

من جانبها، تفاوتت استجابات النظم الحاكمة لثورات الربيع العربي. فبينما انتهى حكم لكل من بن علي ومبارك بشكل سلمي بخروج الرئيسين من الحكم بعد تخلي المؤسسات الأمنية عنهما. فقد انزلقت كل من اليمن وسوريا وليبيا إلى حرب أهلية. وعلى الرغم من اختلاف مساراتهم السياسية، فإن أحد العوامل المشتركة ما بين حالات الربيع العربي المختلفة هو ما بدا كونه هزة عنيفة لمؤسسات الدولة بسبب الهزة التي تعرض لها الجهاز الأمني في كل من تلك الدول. إلا أن التراجع في

أداء مؤسسات الدولة لا يرتبط بموجة الربيع العربي، بل يعود إلى طبيعة بناء الدولة العربية ذاتها. ففي مصر يعود الحديث عن ضعف مؤسسات الدولة المصرية تعود، كما يرصدها جلال أمين، إلى هزيمة ١٩٦٧[٣٢]، وليس إلى مرحلة ما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١.

في كل الأحوال، فقد سمح تراجع كفاءة الدولة في كل من تونس ومصر والانهيار الذي تعرضت له تلك المؤسسات في كل من اليمن وسوريا وليبيا سمح بصعود الخطاب اليميني واليمين الشعبوي الذي جعل من الحفاظ على مؤسسات الدولة وحمايتها من الفوضى ركيزة أساسية لخطابه.

ثانيا: أزمة اليسار في مرحلة ما بعد الربيع العربي[٣٣]

بالإضافة إلى ضعف مؤسسات الدولة العربية الذي وفر بيئة مؤسسية مواتية لصعود الطلب على الاستقرار في مرحلة ما بعد الربيع العربي، فإن أداء القوى السياسية وفي مقدمتها اليسارية وطريقة إدارتها للربيع العربي والمرحلة الانتقالية التي تلته قد ساهم أيضا في دفع قطاع واسع من الجماهير إلى دعم خطاب اليمين، بل إن المضحك في الأمر أن بعض تيارات اليسار نفسها قد ساندت صعود الخطاب اليميني كما هو حال مع حزب التحالف الشعبي في مصر بعد يوليو/تموز ٢٠١٣.

جاء الربيع العربي مفاجئا للتنظيمات اليسارية، حيث غابت الأحزاب اليسارية العربية عن دعوات التظاهر الأولى. ففي تونس كانت القيادات الميدانية للحراك الشعبي من الشباب للمطالبة بحقوقهم الاجتماعية والسياسية عقب وفاة البوعزيزي. وفي مصر جاءت دعوة التظاهر من

٣٢- جلال أمين، مصر والمصريون في عهد مبارك، دار ميريت، القاهرة ٢٠١١.

٣٣- للمزيد حول تعامل اليسار مع موجة الربيع العربي برجاء مراجعة كتاب اليسار والثورات العربية الصادر عن منتدى البدائل العربي: //http://www.afalebanon.org/ar/publication/5614

صفحة كلنا خالد سعيد، قبل أن تتلقفها حركات ٦ أبريل وشباب الجمعية الوطنية للتغيير وحركة شباب من أجل العدالة والحرية. وكذلك الحال في اليمن وسوريا اللتان تصدر فيهما الشباب المشهد الاحتجاجي. ورغم أن قطاعا من الشباب الذي دعا للتظاهرات له انتماء تنظيمي لليسار، إلا أنه فضل في مشاركته أن يكون معبرا عن نفسه في الدعوة للتظاهر، حتى لا يعيق انتماءه التنظيمي عمله وحركته مع المجموعات الشبابية الأخرى.

أما التنظيمات اليسارية نفسها، فقد تباينت موقفها من الربيع العربي. ففي مصر وافق حزب التجمع على مبدأ المفاوضات مع نظام مبارك بعد احتلال المتظاهرين لميدان التحرير وانسحاب قوات الأمن بعد ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ فيما رفضه القطاع الأوسع من متظاهري التحرير. وفي اليمن، تكرر ذات الأمر مع موافقة اللقاء المشترك على المبادرة الخليجية ورفض شباب الحزب الاشتراكي اليمني لها. وفي تونس، وعلى الرغم من هروب بن علي في ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، فقد انقسمت التنظيمات اليسارية بين من «هرول إلى السلطة خوفا من سقوط الدولة» كالحزب الديمقراطي التقدمي، وتنظيمات أخرى رأت في هروب بن علي فرصة لتغير كامل لقواعد اللعبة السياسية مثل الشهيد شكري بلعيد وحمة الهمامي.

وفي الوقت الذي بدا أن مسيرة الربيع العربي تعترضها أزمات عدة، أما من قوى النظام القديم الساعية للعودة للحكم تحت شعارات إنقاذ البلاد من الفوضى أو من القوى الدينية التي تسعى إلى وراثة هياكل السلطة القديمة وإنتاج نظاما سلطويا جديدا، فإن التنظيمات اليسارية لم تنجح في إدارة تلك التحديات وسقطت في فخ هذا الاستقطاب المدني –الإسلامي. على المستوى التنظيمي لم تنجح التنظيمات اليسارية في تغيير قواعدها التنظيمية وتوجهاتها القديمة التي صنعت منها مجموعات منعزلة بعيدة عن الشارع طوال العقود الماضية. وبينما ارتفعت آمال إمكانية بناء

أحزاب يسارية أكثر فعالية عن سابقتها مع موجة الأمل التي صاحبت سقوط الأنظمة القديمة في مصر وتونس، فإن الكثير من تلك الآمال قد تراجع، ولعل ما جرى لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي في مصر مثالا واضحا لما يواجه اليسار العربي من أزمات في مرحلة ما بعد رحيل النظم السلطوية العربية. فبينما نشأ حزب التحالف الشعبي ثمرة للقاء مجموعات يسارية مستقلة وأخرى انتمت لتنظيمات يسارية قديمة في ميدان التحرير، فإن الحزب سرعان ما انقسم إلى أربع مجموعات رئيسية: «التجمعيين» نسبة إلى حزب التجمع التقدمي الوحدوي، والاشتراكيين الثوريين واليسار الديمقراطي وتيار التجديد الاشتراكي (المنشق عن الاشتراكيين الثوريين) والشباب اليساري المستقل. وبينما استطاع جناح «التجمعيين» أن يحقق نجاحا كبيرا خلال الانتخابات الداخلية للحزب نتيجة لخبرته التنظيمية السابقة، فقد فشلت المجموعات الأخرى داخل الحزب في التأثير في عملية صنع القرار، وهو الأمر الذي دفع بالعديد من التيارات السياسية داخل الحزب إلى الشعور بأن شيئا لم يتغير ومن ثم قرر قطاع كبير منهم أن يقدم استقالته.

ولهذا فإن صعود خطابات وقوى اليمين لم يكن فقط تعبيرا عن المناخ المؤسسي الذي حكم عملية التحول الديمقراطي، الدولة الضعيفة، لكنه يعد أيضا تعبيرا عن فشل التنظيمات السياسية اليسارية في تخطي أسلوب عملها القديم وأشكالها التنظيمية السابقة على موجة الربيع العربي. وتعد حالة حزب التحالف الشعبي في مصر دليلا واضحا على ذلك.

في المقابل وبينما لم تكن كل من العراق ولبنان ضمن موجة الربيع العربي في ٢٠١١، فإن كل من البلدين شهد حراكا مدنيا واسعا في صيف ٢٠١٥، ما أسمته مهى يحيى «صيف الحراك المدني»[٣٤]، في مواجهة نظام

٣٤- مهى يحيى، صيف الحراك الوطني: الطوائف والمواطنون في لبنان والعراق، مركز كارنيجي لدراسات الشرق الأوسط، يونيو ٢٠١٧.

المحاصصة الطائفية. بدأت المظاهرات في كل من الحالتين بسبب تردي الخدمات العامة، تراكم القمامة في لبنان والانقطاع المتكرر للكهرباء والمياه في العراق. إلا أن تلك المظاهرات سرعان ما اتسعت لتربط ما بين تردى الخدمات العامة والفساد السياسي، وأضحت ترى علاقة واضحة ما بين تردي الخدمات والفساد السياسي والنظام الطائفي في كل من البلدين. وبينما نجح في الحراك المدني في كل من البلدين في مرحلة أولى في بناء حركة احتجاجية عابرة للطوائف الآن أن القوى السياسية الطائفية التقليدية ما لبست إن عادت لتصدر المشهد مستفيدا من الزخم الاحتجاجي لخدمة نفوذها السياسي نفسها. فجاءت الانتخابات التشريعية في كل من لبنان والعراق خلال العام الماضي لتشير إلى صعود الخطابات الشعبوية بطبعتيها الوطنية متمثلة في مقتدى الصدر في العراق واليميني متمثلة في سمير جعجع في لبنان. ففي العراق جاء تحالف سائرون والذي قاده التيار الصدري مع الحزب الشيوعي وعدة أحزاب سياسية أخرى في المركز الأول. أما في لبنان، فقد نجح حزب القوات اللبنانية بمضاعفة مقاعده في البرلمان من ٨ إلى ١٦ مقعدا. على الرغم من أن عدداً كبيرا من المستقلين قد خاض تلك الانتخابات التشريعية، إلا أن مرشحًا واحدًا مستقلًا فاز فقط. تزامن هذا الصعود للأصوات الشعبوية في العراق ولبنان مع الحفاض في نسب الإقبال على التصويت مما يدل على خيبة أمل المواطنين حيال العملية السياسية بشكل عام. فقد انخفضت نسبة المشاركة بالمقارنة مع الانتخابات السابقة من ٦٠٪ إلى ٤٤,٥٪ في العراق ومن ٥٤٪ إلى ٤٩,٢٪ في لبنان.[٣٥]

35- Lina Khatib and Renad Mansour, an emerging populism is sweeping the Middle East, Washington Post, 11 July 2018. Retrieved from: https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2018/07/11/what-populist-success-in-iraq-and-lebanon-says-about-todays-middle-east/?utm_term=.15e2295dd27a

ثالثا: العوامل الإقليمية والدولية: صعود تنظيم الدولة الإسلامية/ صعود اليمين الشعبوي في العالم

بينما حمل الربيع العربي في شهوره الأولى آمالا بتغيير سياسي سلمي للمنطقة العربية، فإن انزلاق كل من سوريا واليمن وليبيا إلى حالة الاقتتال الأهلي قد وفر مناخا ملائما لصعود التيارات الإسلامية العنيفة كما هو الحال مع تنظيمات أنصار الشريعة في ليبيا وجبهة النصرة في سوريا. إلا أن الأمور ازدادت سوءا مع صعود نجم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا والذي أعلن في صيف ٢٠١٤ عن تأسيس خلافته الممتدة من الموصل في العراق وحتى الرقة في سوريا. أدت الفظائع التي ارتكبها تنظيم الدولة من قتل وأسر وتدمير للمعالم الأثرية إلى بث الرعب في نفوس شعوب المنطقة العربية خاصة مع إعلان التنظيم عن استراتيجية القائمة على أن دولته «باقية وتتمدد». وبالفعل نجح تنظيم الدولة في بناء مناطق نفوذ له في كل من مصر وليبيا واليمن وسعى أيضا إلى وضع موطئ قدم له في مدينة بنجردان التونسية قبل أن ينحاز أهالي المنطقة إلى القوات الأمنية التونسية ويحبطوا تقدم مقاتلي الدولة في مارس/آذار ٢٠١٦.

آثار نموذج الدولة الإسلامية وما بدا كونه تمدده السريع في المنطقة العربية مخاوف قطاعات واسعة من المجتمعات العربية خاصة في ظل ضعف هياكل دولهم وفشل تياراتهم السياسية في تقديم أي بديل يوازن ما بين إصلاح مؤسسات الدولة مع قضايا الحريات السياسية والاجتماعية مما دفع الكثير منهم إلى دعم نموذج الرجل القوي القادر على حماية الدولة ومواجهة خطر الإرهاب بصرف النظر عن طبيعة سياساته الاقتصادية والاجتماعية. وقد فطنت تيارات اليمين واليمين الشعبوي إلى هذا الطلب على الدولة، فاعتمدته نقطة أساسية في خطاباتها السياسية.

بالإضافة الى ذلك، فقد أدى صعود خطابات اليمين الشعبوي في عدد من دول العالم كما هو الحال مع وصول ترامب إلى البيت الأبيض، وصعود أحزاب رابطة الشمال في إيطاليا والجبهة الشعبية في فرنسا وكذلك استمرار حكم رجب طيب أردوغان في تركيا وفلاديمير بوتين في روسيا إلى إيجاد حالة من القبول بخطابات اليمين وأفكاره في المنطقة العربية. بالإضافة إلى غض تلك القوى الكبرى الطرف عما تقوم به هذه القوى اليمينية المحلية من انتهاكات بل وفي بعض الأحيان تقديم الدعم لها.

الخلاصة

بينما يبدو صعود اليمين بشقيه المحافظ والشعبوي بعد موجة الربيع العربي التي اتسمت بشعاراتها اليسارية أمرا مفاجئا، إلا أن قراءة العوامل الهيكلية وخيارات الفاعلين السياسيين خلال مرحلة ما بعد ٢٠١١ تشير إلى أنه لا مفاجأة في الأمر على الإطلاق. بل على العكس، فإن صعود اليمين يبدو أنه النتيجة المنطقية في ظل فشل التيارات السياسية الأخرى، وبالتحديد اليسار، في إدارة المرحلة الانتقالية وتقديم مشروع سياسي قابل للتطبيق وكذلك فشل الحراك المدني في العراق ولبنان في تقديم بدائل سياسية واضحة لسياسات النظم الطائفية في كل من البلدين. جاء هذا الفشل السياسي في إطار دولة عربية ضعيفة مما جعل من خطر الفوضى تهديد جديا لقطاعات واسعة من المجتمع. وأخيرا جاء إعلان الدولة الإسلامية في العراق وسوريا بكل الفظائع التي ارتكبتها، وكذلك امتدادها لمناطق أخرى كسيناء في مصر ودرنة في ليبيا ومحاولتها احتلال مدينة بنجردان التونسية ليضع اللمسة الأخيرة على مشهد الخوف من سقوط الدولة والذي استخدمته تيارات اليمين واليمين الشعبوي للصعود إلى رأس السلطة بدعم في بعض الأحيان من الحركات اليسارية ذاتها.

لكن هل يستمر هذا الوضع؟ وما هي فرص تغييره؟

الحقيقة أن بعض من العوامل التي ساهمت في صعود اليمين بدأت في التغير وإن كان ببطء. العامل الأكثر الأهمية هو هزيمة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا وليبيا وتراجعها إلى حد كبير في سيناء والذي أعاد قدرا من الاستقرار إلى المنطقة وتراجع معه مخاوف القطاعات المؤيدة لليمين من مخاطر السقوط في ظل حكم دولة الخلافة بكل ما ارتكبته من فظائع. العامل الآخر الذي يبدو إيجابيا هو موجة التظاهرات في السودان والجزائر المطالبة بالتغيير السياسي. أهم ما في تلك المظاهرات هو توقيتها والتي جاءت في نفس اللحظة التي بدا أن قوى اليمين قد أحكمت سيطرتها على المنطقة وألا أمل في حراك شعبي جديد قبل عدة سنوات. أعادت المظاهرات الشعبية في السودان والجزائر قضايا الحقوق السياسية والاقتصادية الاجتماعية إلى الواجهة.

لكن مع الاعتراف بهاذين العاملين الإيجابيين، فإن مواجهة صعود اليمين ما زال يعترضها العقبتان الرئيسيتان اللتان تمت مناقشتهما في الجزء الأول وهما: ضعف مؤسسات الدولة العربية وهو العامل غير القابل للتغيير على المستوى المنظور فتحتاج عملية إصلاح مؤسسات الدولة العربية إلى سنوات، أما العامل الآخر وهو أداء القوى اليسارية ذاتها، فيمكن تغييره على المدى القصير إذا ما توافرت لتلك القوى الإرادة أن تعيد ترتيب أولوياتها سواء على مستوى التنظيم والخطاب لمواجهة خطاب صعود خطاب وتنظيمات اليمين.

ظهور اليمين الجديد في أوروبا وأثره على العالم العربي

جينارو جيرفازيو
جامعة روما تري، إيطاليا

في أعقاب هزيمة القوى النازية والفاشية في الحرب العالمية الثانية، ظهرت الموجة الأولى لحركات اليمين المتطرف في أوروبا ومناطق أخرى من العالم. انتشر هذا التيار بشكل خاص في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي كرد فعل لتوازن القوى الناتج عن الحرب الباردة ولظهور حركات اليسار الثوري.

يقوم الباحث الكندي تامير بار-أون في كتابه **أين ذهب الفاشيون؟**[٣٦] بتتبع بدايات ظهور اليمين الأوروبي الجديد في السنوات التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية وأهم تطوراته في العقود اللاحقة. يرى بار-أون أن نقطة التحول كانت احتجاجات عام ١٩٦٨ وأن ظهور اليمين الجديد في سبعينيات القرن الماضي جاء كرد فعل لظهور اليسار الثوري في أعقاب الاحتجاجات وبدأ تحديداً في فرنسا عام ١٩٧٢ حين أسس جون ماري لوبان الجبهة الوطنية.[٣٧] بُني اليمين الجديد منذ بدايته على مجموعة من المفاهيم الرئيسية إلى جانب إعادة تقييم الفاشية مثل التأكيد على التمسك بالهوية (على عكس مفهوم العالمية لدى اليسار) ومعاداة العقلانية ودعم المركزية الأوروبية وتبني نظرة محافظة للعالم بشكل عام.

36- Tamir Bar-On, *Where Have All the Fascist Gone?,* Routledge: London & New York, 2007.

37- On the making of the FN, see also James Shields, The extreme right in France: from Pétain to Le Pen (Routledge: London & NY, 2007).

امتد اليمين الجديد من فرنسا لعدة دول في غرب أوروبا مثل إيطاليا واليونان وألمانيا الغربية وبريطانيا وفي بعض السياقات مثل إيطاليا وألمانيا لجأ اليمين المتطرف للإرهاب سواء ضد الدولة أو حركات اليسار الراديكالي في سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي.[٣٨]أدى تزامن انتهاء الحرب الباردة وصعود النيوليبرالية[٣٩] لإعادة إحياء اليمين الجديد فظهرت موجة جديدة من الحركات اليمينية واليمينية المتطرفة سواء في غرب أوروبا أو في شرق أوروبا في فترة ما بعد الاشتراكية. ويعد النازيون الجدد في ألمانيا الشرقية سابقاً وفي دول أخرى من أبرز الأمثلة.[٤٠]

تتناول هذه الورقة الأسس الأيديولوجية والسياسات الحالية التي يقوم عليها اليمين الجديد في أوروبا مع التركيز بشكل خاص على الجبهة الوطنية في فرنسا ورابطة الشمال في إيطاليا.

هل يتجه الاتحاد الأوروبي نحو اليمين؟

شكلت انتخابات الاتحاد الأوروبي في مايو ٢٠١٩ نقطة فارقة في توازن القوى بالبرلمان الأوروبي وينذر انتشار الشعبوية في أنحاء القارة بارتفاع ملحوظ في عدد الأصوات التي ستحصل عليها أحزاب اليمين واليمين المتطرف في المستقبل. وفقاً للاستطلاعات التي أجراها المعهد الإيطالي للدراسات السياسية من المتوقع أن تشهد كتلة أوروبا الأمم

38- K. von Beime, "Right-wing extremism in post-war Europe", *West European Politics*, (11) 1988, pp. 1-18.

39- The best critique of Neo-Liberalism from a leftist perspective is arguably David Harvey, *A Brief History of Neoliberalism,* Oxford University Press: Oxford, 2007.

40- On the rise of the far-right in Eastern Europe, see Michael Minkenberg, "The Rise of the Radical Right in Eastern Europe: Between Mainstreaming and Radicalization", *Georgetown Journal of International Affairs* (Volume 18, No. 1), 2017, https://www.georgetownjournalofinternationalaffairs.org/online-edition/2017/12/22/the-rise-of-the-radical-right-in-eastern-europe-between-mainstreaming-and-radicalization

والحريات الزيادة الأكبر في الأصوات بمعدل ٦٢،٢٪[٤١]. أوروبا الأمم والحريات تحالف سياسي أسسته مارين لوبان من الجبهة الوطنية في فرنسا مع ماتيو سالفيني من رابطة الشمال في إيطاليا عام ٢٠١٥.[٤٢] ويضم هذا التحالف خمسة أحزاب أخرى وهي البديل من أجل ألمانيا (ألمانيا) وحزب من أجل الحرية (هولندا) ومؤتمر اليمين الجديد (بولندا) وحزب المصلحة الفلمنكية (بلجيكا) وحزب الحرية النمساوي (النمسا) بالإضافة إلى جانيس أتكينسون وهي مرشحة مستقلة من المملكة المتحدة.

يحتل حزبا الجبهة الوطنية الفرنسي ورابطة الشمال الإيطالي ٧٠٪ من مقاعد الكتلة كما يسيطران أيديولوجياً على باقي الأحزاب. لهذا فإن تحليل خطاب الحزبين يلعب دوراً هاماً في إلقاء الضوء على مستقبل العلاقات الأورومتوسطية. ربما لن يتغير تشكيل البرلمان الأوروبي بشكل ملحوظ إلا أن نجاح هذه الأحزاب على المستوى المحلى سيكون ذا تأثير على المدى القريب. كما أن العلاقات التاريخية والسياسية والاقتصادية التي تربط كل من فرنسا وإيطاليا بدول جنوب المتوسط تجعل تحليل الخطاب اليميني في البلدين هاماً للتنبؤ بمستقبل العلاقات الأوروبية العربية وتأثير صعود اليمين على المنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل عام.

وفقاً للتقديرات، زادت شعبية حزب رابطة الشمال من ١٧٪ إلى ٣٣٪ منذ حقق مع حركة النجوم الخمس الشعوبية انتصاراً لافتاً في الانتخابات التشريعية في يونيو ٢٠١٨ كما أنه من المرجح أن يحصل

41 - https://www.enfgroup-ep.eu/

42 - See The Wall Street Journal, 16/6/2015, https://www.wsj.com/articles/marine-le-pen-and-geert-wilders-to-announce-far-right-bloc-1434440594.

الحزب على أكبر عدد من الأصوات في إيطاليا في انتخابات الاتحاد الأوروبي. هذا بالإضافة إلى اكتساحه بالفعل في الانتخابات المحلية.[٤٣] كما تحظى الجبهة الوطنية في فرنسا بشعبية كبيرة حيث حصل الحزب على ٣٣٪ في الانتخابات الرئاسية الأخيرة و٢٤٪ في انتخابات الاتحاد الأوروبي كما يتوقع أن يحصل على أكبر عدد أصوات في انتخابات الاتحاد الأوروبي القادمة وفي ظل الأزمة التي يمر بها رئيس فرنسا الحالي إيمانويل ماكرون تصبح لدى الحزب فرصة أفضل في الحصول على نسبة أكبر من الأصوات في الانتخابات الرئاسية القادمة.

الجبهة الوطنية ورابطة الشمال: مقارنة سريعة

نشأ حزبا الجبهة الوطنية الفرنسي ورابطة الشمال الإيطالي في سياقات سياسية مختلفة. عند تأسيسها عام ١٩٧٢، جاء الجبهة الوطنية كامتداد لحركة النظام الجديد اليمينية الفاشية التي تم تأسيسها عام ١٩٦٩. لم تلعب الجبهة الوطنية دوراً يذكر في السياسة الفرنسية حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي وبينما أسست الجبهة على ضرورة الحفاظ على الهوية الفرنسية واستوحت أجندتها السياسية من الفاشية الجديدة في أوروبا تمكنت الجبهة من صياغة مفاهيمها الرئيسية بشكل واضح والترويج لها حين أصبحت حزباً سياسياً قادراً على المنافسة في الانتخابات. حينها قدمت الجبهة خطابها القومي المحافظ المعادي للأجانب بشكل أكثر شعوبية في محاولة للتخلص من الانتماء للفاشية أو معاداة الأقليات وتبرير السياسات القمعية بحماية الأمن القومي وتأمين الحدود وقد نجحت عملية «التجميل» هذه بشكل أكبر عند تولت مارين لوبان رئاسة الحزب عام ٢٠١١. من خلال إعادة صياغة

43 - See https://sputniknews.com/analysis/201902261072766701-sardinia-election-lega-right/

العديد من الأسس الأيديولوجية التي بنيت عليها الجبهة الوطنية مثل القومية والهجرة والأمور المتعلقة بالمسلمين، تمكنت مارين لوبان من كسب قاعدة شعبية عريضة جعلت الجبهة الوطنية (التي تغير اسمها فيما بعد لـ «التجمع الوطني») الحزب الأول في الحصول على الأصوات على المستوى الأوروبي والثاني في الانتخابات الرئاسية الفرنسية عام ٢٠١٧.

أما عن رابطة الشمال فقد كان جزءاً من تحالف ست حركات انفصالية في شمال إيطاليا وتزعمه رئيس تحالف لومبارديا من ١٩٨٩ حتى ١٩٩١ وبدأ الحزب في الظهور كعضو بارز في البرلمان الإيطالي بداية من ١٩٩٤. نشأت رابطة الشمال في الأساس على الدعوة لاستقلال شمال إيطاليا ثم قامت بتهدئة خطابها من خلال التركيز على المطالبة بحكم ذاتي لبعض المناطق في شمال إيطاليا بناء على عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية. تزامن صعود رابطة الشمال مع انهيار النظام المسمى بـ «الجمهورية الأولى» نتيجة لتحقيق قضائي في الفساد السياسي اشتهر حينها باسم «الأيدي النظيفة» وقد نتج عن هذا التحقيق حل العديد من الأحزاب السياسية التي كانت تتصدر المشهد في ذلك الوقت وبالتالي إفساح المجال لدخول أطراف جديدة. على الرغم من تركيزها الأساسي على أمور تتعلق بالمناطق الشمالية في إيطاليا إلا أن رابطة الشمال تبنت خطابا عاما معاديا للأجانب ومعادي للإسلام منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي. عندما تولى ماتيو سالفيني رئاسة الحزب في ٢٠١٣، سار على خطى مارين لوبان وقام هو الآخر «بتجميل» الخطاب بحيث يقل التركيز على الأمور الثقافية والعرقية وتصبح الأولويات أمنية واقتصادية وبالتالي تقل حدة المعاداة التي سادت الخطاب الأساسي. تزامن هذا مع تحول الرابطة من

حزب إقليمي لحزب قومي مما أدى لتحقيق المزيد من النجاح وصل ذروته بتمكن ماتيو سالفيني من الوصول لمنصب نائب رئيس الوزراء وهزيمة مناطق عدة في وسط وجنوب إيطاليا في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٨ وبالتالي حسم الصراع التاريخي لصالح الشمال.

اتجه حزبا الجبهة الوطنية ورابطة الشمال لخطاب يميني شعبوي مع تغير قيادة كل منهما مما جعل الفرصة سانحة للدخول في تحالفات خارج حدود البلدين وقد تحقق هذا بالفعل في ٢٠١٤ بتأسيس حركة أوروبا الأمم والحريات[٤٤] ثم الائتلاف التابع لها في العام التالي والذي سمى أوروبا الأمم والحريات. يمكن تلخيص المبادئ السياسية التي تأسس عليها الحزبان في خمس كلمات دالة: الديمقراطية، السيادة، الهوية، الخصوصية، الحرية.[٤٥] جاءت كلمة الديمقراطية لتؤكد الالتزام بالمبادئ الديمقراطية ومواثيق الحقوق الأساسية وكذلك نفى الارتباط بأي نظام دكتاتوري في الماضي أو مشروع شمولي في المستقبل ويدل هذا على رغبة الحزبين في تجميل صورتيهما والتخلص من وصمة الفاشية. على الرغم من ذلك تأتي كلمتا «السيادة» و»الهوية» للتعبير عن الأسس الحقيقية للحزبين.

تعني «السيادة» بالنسبة لليمين الجديد السعي لتطبيق سياسة الحدود المغلقة وفرض المزيد من القيود على الهجرة وقد أدى هذا على المستوى الأوروبي لمعارضة أوروبا الأمم والحريات الشديدة للميثاق العالمي للهجرة الذي وقعه القادة الأوروبيون في مراكش في ديسمبر ٢٠١٨.[٤٦] على الصعيد المحلي وافقت الحكومة الإيطالية عام ٢٠١٨ على قانون الأمن

44- https://www.menleuropa.eu/
45- https://www.menleuropa.eu/platform
46- https://www.enfgroup-ep.eu/global-compact-for-immigration-bad-for-europe/

الذي يفرض قيود شديدة على الحماية الإنسانية وحق اللجوء كما يشدد الحراسة على حدود إيطاليا البحرية[47] وكذلك التعاون مع أمن السواحل الليبية لمنع المهاجرين من الوصول للسواحل الإيطالية[48] اتبع الحزبان المبدأ ذاته عندما قاما بالضغط من أجل مراجعة اتفاقية شينجن وجعل شروطها أكثر صرامة[49] وكذلك إعادة صياغة مساحة المناورة المتاحة لفرنسا وإيطاليا بشأن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلنطي[50] بحيث تقيم الدولتان علاقات أقوى مع روسيا. على المستوى الاقتصادي، جاء مفهوم السيادة لدعم السياسات الحمائية للاقتصاد المحلي ورفض اتفاقيات التجارة الحرة العابرة للحدود مثل اتفاقية التجارة والاقتصاد الشاملة والشراكة التجارية والاستثمارية العابرة للأطلسي بالإضافة لتبني الأيديولوجية المعروفة بـ «الشكوكية الأوروبية». أما الهوية فهي عنصر مكمل للسيادة وهي تهدف في الأساس للحد من الهجرة والتأكيد على الأصول البيضاء المسيحية للقارة الأوروبية وبالتالي تبني المواقف المعادية للإسلام والتي يمكن من خلالها تبرير اتخاذ إجراءات أمنية صارمة وقمعية في بعض الأحيان سواء على المستوى المحلى مثل التواجد الأمني المكثف في الفضاء العام وانتهاك خصوصية المواطنين أو المستوى الدولي مثل إغلاق الحدود. وتتضح أهمية الخطاب المعادي للإسلام في الأجندة السياسية للحزبين وكذلك الخطابات التي يلقيها السياسيون المنتمون لهما. وبالطبع لاقى هذا الخطاب رواجاً

47- https://www.bbc.com/news/world-europe-44668062
48- https://www.theguardian.com/world/2018/jul/23/mother-and-child-drown-after-being-abandoned-off-libya-says-ngo
49- https://www.thelocal.fr/20170412/le-pen-plans-to-ditch-schengen-deal-for-france
50- https://rassemblementnational.fr/communiques/integration-toujours-plus-poussee-de-la-france-dans-lotan-lindependance-nationale-gravement-menacee/

ملحوظاً مع موجات الهجرة التي تلت اندلاع الثورات العربية.

اليمين الجديد والمنطقة العربية:

أولاً: الصراع العربي الإسرائيلي:

كان ماتيو سالفيني رئيس رابطة الشمال متعاطفاً مع إسرائيل بشكل عام لكن أخذ هذا التعاطف الذي بدأ هامشياً في الازدياد حتى تحول لدعم صريح مع صعود سالفيني السياسي وتوليه منصباً رسمياً. حدث هذا التحول تحديداً في ٢٠١٦ حين زار سالفيني إسرائيل لأول مرة وامتدح السياسات التي تتبناها الدولة اليهودية فيما يتعلق بالأمن والهجرة والحرب على الإرهاب وكذلك التوزيع الديموغرافي.[٥١] أكد سالفيني على هذا الموقف في زيارته الثانية لإسرائيل عام ٢٠١٨ كوزير للداخلية وقد كانت هذه الزيارة جزء من برنامجه الانتخابي الذي أراد أن يوضح فيه حربه المستمرة على التطرف الإسلامي. اتخذ سالفيني حرب إسرائيل المزعومة ضد التطرف الإسلامي ذريعة لدعم الدولة اليهودية تحت بند السيادة على حساب حقوق الفلسطينيين. تم توضيح هذا الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي في مساءلة برلمانية انعقدت لهذا الغرض حيث رفضت رابطة الشمال أية محاولة من طرف واحد للاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة[٥٢] وفقاً لرابطة الشمال، لن يتم حل الصراع دون حوار بين فلسطين وإسرائيل كما أنه لا يمكن الفصل بين عملية السلام ووضع منظمة حماس مما يوضح أن الرابطة تتبنى موقفاً مبهماً من القضية الفلسطينية لا توضح فيه إن كانت تدعم حل الدولتين أم

51- http://www.ansa.it/sito/notizie/politica/2016/03/30/la-prima-di-salvini-in-israelee-modello-sicurezza-_f3692753-52e0-4445-b2f3-787586db10b1.html

52- https://www.leganord.org/notizie/le-news-2/13791-palestina-mozione-lega-no-stato-sovrano-senza-intesa-con-israele

الدولة الواحدة أم أي حل آخر.

أما عن الجبهة الوطنية فقد حدث تحول جذري في الموقف من إسرائيل بعد تولى مارين لوبان قيادة الحزب. في البداية كانت الجبهة الوطنية بقيادة جون ماري لوبان معادية للسامية نظراً لطبيعتها الفاشية مما جعلها تتبنى موقفاً معادياً للصهيونية ومسانداً للقضية الفلسطينية لكن عندما تولت مارين لوبان قيادة الجبهة اتخذت خطوات عدة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل وقد جاء هذا بالتزامن مع صعودها السياسي. كانت البداية عام ٢٠١٤ عندما ترشحت مارين لوبان في انتخابات الرئاسة ولأول مرة قام عدة نواب في البرلمان من الجبهة الوطنية بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والدفاع عن نفسها.[٥٣] وفي عام ٢٠١٧ حين ترشحت لوبان للرئاسة للمرة الثانية صرحت بدعمها لحق إسرائيل في الوجود والدفاع عن نفسها في مقابلة مع التليفزيون الإسرائيلي ويأتي هذا الدعم مصحوباً بمبررين أساسيين: التهديد الذي يشكله التطرف الإسلامي والحق «المقدس» في حماية الحدود.[٥٤]

الثورات العربية وتبعاتها:

رحبت الأحزاب اليمينية في أوروبا بالثورات العربية في ٢٠١٠/٢٠١١ بحذر خاصة بعد صعود الإخوان المسلمين للسلطة في مصر وتونس وظهور تيارات إسلامية متطرفة في العديد من دول المنطقة مثل ليبيا واليمن وبشكل خاص سوريا. اتفق كل من الجبهة الوطنية ورابطة الشمال في موقفهما من المشهد السياسي في مصر فقد عبرا عن قلق شديد عند فوز محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢ ورحبا عام ٢٠١٣ بالانقلاب الذي قاده عبد الفتاح السيسي حيث اعتبره

53- https://rassemblementnational.fr/terme/palestine/

54- https://www.europe-israel.org/2017/02/marine-le-pen-reconnait-pour-la-premiere-fois-aux-israeliens-le-droit-de-defendre-leurs-inter-ets-nationaux-comme-aux-americains-et-aux-francais/

كلاهما شريكاً أساسياً في الحفاظ على الاستقرار في دول البحر المتوسط. قامت مارين لوبان بزيارة السيسي عام ٢٠١٥ كما قام سالفيني بزيارته عام ٢٠١٨ وفي المرتين ظهر التناقض الشديد بين الدعم الحالي للنظام القمعي في مصر وبين الرفض السابق لأي صلة بأي مشروع شمولي لكن يتم دائماً تبرير هذا التناقض بالتأكيد على الدور الذي تلعبه مصر في محاربه التطرف الإسلامي[٥٥] بالإضافة لدورها المزعوم في الحد من تدفق المهاجرين. كما حدث مع إسرائيل، جاء توطيد العلاقات مع مصر كجزء من برنامج رابطة الشمال الانتخابي لعام ٢٠١٨ على الرغم من عدم تعاون مصر في الكشف عن ملابسات قتل طالب الدكتوراه الإيطالي جوليو ريجيني في القاهرة أوائل عام ٢٠١٦.[٥٦]

على عكس الجبهة الوطنية، تهتم رابطة الشمال بشكل خاص بتطور المشهد السياسي في تونس بعد الثورة حيث إن تونس هي إحدى المناطق الأساسية التي تنطلق منها الهجرات لإيطاليا كما أنها شريك اقتصادي مهم لإيطاليا. لهذا قام سالفيني بزيارة رسمية لتونس في سبتمبر ٢٠١٨ لتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني وكذلك التعاون في الحد من موجات الهجرة. وقد جاءت هذه الزيارة عقب توتر دبلوماسي بين البلدين حين صرح سالفيني في يونيو من نفس العام أن تونس ترسل المجرمين لإيطاليا وقدمت تونس شكوى رسمية للسفير الإيطالي في تونس.[٥٧]وكما حدث في مصر، جاء موقف الجبهة الوطنية ورابطة

55- https://www.lemonde.fr/afrique/article/2015/05/30/marine-le-pen-en-egypte-un-pays-arabe-anti-islamiste_4644003_3212.html

56- http://www.ansa.it/sito/notizie/cronaca/2018/07/18/regeni-salvini-da-egitto-risposte-certe-in-breve-tempo-_c1f93b9f-e329-4866-833a-574fbb0a2390.html

57- http://www.ansa.it/sito/notizie/mondo/2018/06/04/tunisia-profondo-stupore-per-frasi-salvini_1b2fe07d-dd3a-4d5b-a868-650f7b5405b1.html

الشمال من سوريا وليبيا متطابقاً فقد اعترض الحزبان على التدخل العسكري البريطاني الفرنسي في ليبيا عام ٢٠١١ [٥٨] والذي اعتبراه تعديا سافرا على سيادة دولة أخرى واتهماه بالتسبب في الفوضى الحالية. كما يرى الحزبان أن تغيير النظام في ليبيا أطاح بقائد (أي القذافي) لعب دوراً هاماً في استقرار منطقة المتوسط خاصة فيما يتعلق باحتواء خطر التطرف الإسلامي وتدفق المهاجرين[٥٩]، وتمثل مسألة الهجرة أولوية قصوى للحكومة الإيطالية مما أدى لدخولها في العديد من الاتفاقات والشراكات مع السلطات الليبية ويعود هذا التعاون للحكومة السابقة التي رأسها الحزب الديمقراطي والذي تغاضى أيضاً عن انتهاكات حقوق الإنسان التي كانت تتم ممارستها في أماكن حجز المهاجرين في ليبيا. تم تعزيز هذا التعاون عندما تولى سالفيني منصب وزير الداخلية عام ٢٠١٨ وتم تخصيص مهمة لهذا الغرض في يونيو من نفس العام[٦٠] وتوجت بزيارة نائب رئيس الوزراء الليبي أحمد معيتيق لإيطاليا عقب إطلاق هذه المهمة بأسبوعين.[٦١] تلا هذا سلسلة من المناورات هدفت لتحقيق التقارب بين الحكومة الإيطالية والمشير خليفة حفتر.[٦٢] قام العديد من المحللين بتفسير هذه الخطوات على أنها محاولة من إيطاليا لاستعادة الهيمنة على ليبيا من فرنسا خاصة بعد

58- https://rassemblementnational.fr/terme/libye/; https://www.lastampa.it/2011/03/18/italia/l-italia-pronta-ai-raid-sulla-libia-si-bipartisan-ma-la-lega-non-vota-jdIxmtUGSfKs2nhp2aaphN/pagina.html

59- https://orientxxi.info/magazine/ce-que-pensent-emmanuel-macron-et-marine-le-pen,1843

60- https://www.agi.it/politica/migranti_salvini_libia-4069759/news/2018-06-25/

61- https://www.repubblica.it/esteri/2018/06/25/news/salvini_libia_migranti_visita_tripoli-199990527/

62- http://www.ansa.it/sito/notizie/mondo/2018/12/05/ansa-haftar-a-roma-il-generale-libico-domani-vede-conte_0f690fff-5a64-42b9-8243-f5d5a2be9ff7.html

عقد مؤتمر عن ليبيا في باريس تحت رعاية ماكرون في مايو ٢٠١٨ والذي شهد أول تقارب بين خليفة حفتر وفايز السراج وكذلك بين فرنسا وحفتر. ردت إيطاليا على هذه الخطوة بعقد مؤتمر في باليرمو في نوفمبر بحضور كل من حفتر والسراج.[٦٣] على الرغم من دعمها لحفتر، انتقدت مارين لوبان مبادرة ماكرون في ليبيا حيث اعتبرتها تدخلا غير شرعي في شؤون دولة أخرى خاصة فيما يتعلق بفرض إجراء الانتخابات.[٦٤]فيما يتعلق بسوريا، يدعم الحزبان بشار الأشد حيث يعتبرانه شريكاً هاماً في الحرب على الجماعات المتطرفة وحامي المسيحيين في الشرق الأوسط وأيضاً القائد الشرعي للدولة.[٦٥] في الحالتين يتم الدعم المبطن لبشار الأسد بمنطق الخيار الأقل سوءاً.[٦٦] كما عبر كل من ماتيو سالفيني ومارين لوبان عن تحفظهما الشديد على الضربات التي وجهتها الولايات المتحدة لسوريا وتبنى كلاهما وجهة نظر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المتشككة فيما يتعلق باستخدام الأسد للأسلحة الكيماوية كما أكد كلاهما على أهمية الدور الذي تلعبه روسيا لحل الأزمة في سوريا[٦٧]، بالإضافة إلى ذلك، بدأت الحكومة الإيطالية في يناير ٢٠١٩ دراسة إمكانية إعادة فتح السفارة الإيطالية في دمشق والتي تم إغلاقها عام ٢٠١٢.

63- https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2018/11/19/the-palermo-conference-on-libya-a-diplomatic-test-for-italys-new-government/

64- https://www.secoloditalia.it/2018/12/libia-destabilizzata-da-francia-e-ue-haftar-e-in-italia-per-salvare-il-suo-paese/

٦٥- https://orientxxi.info/magazine/ce-que-pensent-em-manuel-macron-et-marine-le-pen,1843

66- https://www.lepoint.fr/presidentielle/marine-le-pen-fait-un-parallele-entre-bachar-al-assad-et-staline-07-04-2017-2118123_3121.php

67- https://www.bfmtv.com/politique/marine-le-pen-sur-la-syrie-on-nous-a-deja-fait-le-coup-avec-l-irak-1417899.html

جدير بالذكر أن الخطر الذي يشكله التطرف الإسلامي والذي يستخدمه الحزبان لتبرير سياساتهما الداخلية الفاشية ودعمهما للأنظمة القمعية في المنطقة العربية يتم تناسيه عند وجود أولويات أخرى. يتضح هذا في تغير موقف سالفيني تجاه قطر حين تولى منصب وزير الداخلية. طالما انتقد سالفيني ممالك الخليج العربي شأنه شأن مارين لوبان وخاصة قطر والسعودية حيث اتهمهما بدعم الجماعات الإسلامية المتطرفة والفكر المتطرف. داوم سالفيني على انتقاد قطر في مناسبات عدة حتى أنه طالب بقطع العلاقات الدبلوماسية معها في أعقاب الأزمة مع السعودية والإمارات والبحرين ومصر حين قطعت الدول الأربع علاقاتها بقطر[٦٨]، ثم زار سالفيني الدوحة في أكتوبر ٢٠١٨ ولم يتردد حينها في الثناء على الإمارة الخليجية كمثال للديمقراطية حيث لا مكان للتطرف الإسلامي، وقد تعززت العلاقات الاقتصادية بين البلدين مؤخراً وأصبحت قطر الآن شريكاً استراتيجياً لإيطاليا[٦٩].

على الصعيد الآخر، تتمسك مارين لوبان بموقفها من السعودية وقطر حيث تنتقدهما بشدة بينما تمتدح الإمارات كنموذج للدولة الإسلامية الحديثة التي تلعب دوراً هاماً كدور مصر، على حد قولها، في محاربة الإرهاب الإسلامي.[٧٠]في النهاية، يتضح أن الجبهة الوطنية ورابطة الشمال نموذجان هامان لليمين الجديد في أوروبا ويمكن من خلالهما الوصول لعدة استنتاجات. أولاً، لا يمانع الحزبان في التخلي عن بعض أسسهما الأيديولوجية من أجل الوصول للسلطة وينطبق هذا على مستوى السياسات المحلية وكذلك السياسة الخارجية. ثانياً،

68- https://www.ilfattoquotidiano.it/2018/10/30/il-qatar-fiancheggia-i-terroristi-anzi-no-salvini-cambia-idea-ora-che-gli-serve/4731611/

69- http://www.ilgiornale.it/news/politica/salvini-sdogana-qatar-investimenti-italia-e-sostegno-libia-1595284.html

70- https://orientxxi.info/magazine/ce-que-pensent-emmanuel-macron-et-marine-le-pen,1843

على المستوى الأورومتوسطي بينما يمكن تبرير دعم الحزبين للأنظمة القمعية في المنطقة العربية مثل مصر بدور هذه الأنظمة في الحرب على الإرهاب، يأتي تعزيز العلاقات مع دول الخليج متناقضاً بشدة مع هذا الموقف.

على الرغم من أن صعود حركات اليمين الجديد في أوروبا ودعمها للأنظمة القمعية في المنطقة العربية يجعل الصورة قاتمة إلى حد كبير إلا أن مقاومة السياسات الناتجة عن هذه التطورات في ازدياد سواء في أوروبا على المستوى الشعبي وغيره[٧١] أو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

71- https://www.nytimes.com/2019/01/25/world/europe/pro-europe-letter.html

المشاريع العالمية المضادة لليمين الشعبوي، في البحث عن مقاومة عربية

وائل جمال

اليمين الشعبوي: الأزمة والصعود

بعد حوالي عشر سنوات من اندلا ع الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، تمر الدولة الرأسمالية بأزمتها الأعمق في عقود، مع اهتزاز النموذج الليبرالي التمثيلي، وصعود ما يطلق عليه الشعبوية اليمينية في دول مختلفة رسخ فيها هذا النموذج. ومنها توسعت الشعبوية اليمينية لكي تلهم حكاماً في أوروبا الشرقية وآسيا وأمريكا اللاتينية، سواء جاؤوا للسلطة بالانتخابات أم بغيرها. كان نجاح دونالد ترامب في الانتخابات الأمريكية في ٢٠١٦، وتقلده رئاسة الولايات المتحدة، نقطة محورية في هذه التطورات كتجسيد لصعود متواصل لتيارات يمينية متطرفة تقف على أرضية مزيج بين نيوليبرالية اقتصادية وعداء للمهاجرين، وخطاب شعبوي يرتكز على الهوية والثقافة القوميتين وخطاب المؤامرة. كان فوز ترامب أيضًا عاملًا مشجعًا لصعود مماثل في بلدان أخرى، كان من بين علاماته تشكيل حزبي الشعب والحرية اليمينيين المتطرفين للتحالف الحاكم في النمسا بنهاية ٢٠١٧، ثم في إيطاليا وغيرها. ولا تقتصر الظاهرة بأي حال على أوروبا الغربية والولايات المتحدة، حيث امتدت بتنويعات مختلفة إلى دول كالفلبين والمجر والبرازيل ومصر.

يجمع بين كل هذه التيارات، بالقدر الكبير الذي قد تختلف به السياقات والخلفيات، كراهية شديدة للأجانب وتبني سياسات اقتصادية نيوليبرالية تقشفية تفكك بواقي السياسات الاجتماعية لدول الرفاه

وتخدم مصالح الشرائح المسيطرة، والمالية منها بالذات، وعداء للصحافة والمجتمع المدني. كما تتسم بتجاوز للمؤسسات السياسية والبرلمانية، وبخطاب يلقي باللوم على النخب السياسية لكنه لا يتحداها حقاً وإنما يمثل أكثرها هيمنة، وذلك كله مطعماً بعنصرية بيضاء أحياناً وبكراهية للمثليين وللمهمشين اجتماعياً غالباً.

بكافة تنويعاتهم، يتسم الشعبويون بأنهم معادون للتعددية. «الشعبويون يدعون أنهم هم، وهم فقط، يمثلون الشعب»[٧٢]، و»يعني المنطق الشعبوي بشكل ضمني أيضًا أن أولئك الذين لا يؤيدون الأحزاب الشعبوية قد لا يشكلون جزءاً من الشعب، الذي هو بالتعريف نقي وفاضل أخلاقيًا. ببساطة، الشعبويون لا يدعون أنهم الـ ٩٩ في المائة، بل أنهم الـ ١٠٠ في المائة».[٧٣] والشعوبية بالتالي تشكل تهديداً مباشراً للديمقراطية، التي لا بد وأن تقوم على التعددية. في المقابل ينقسم المجتمع دوماً عند الشعبويين بناء على ذلك، فهو مشكل من مجموعتين: شعبهم في مقابل النخب الفاسدة والمتآمرين.[٧٤]ولا يوجد اتفاق على توصيف هذه التيارات فهي شعبوية، وشعبوية يمينية، وفاشية، ونيوفاشية، وسلطوية يمينية نيوليبرالية، وشعبوية قومية...إلخ. وبينما ينحو البعض لاعتبار الشعبوية أيديولوجيا[٧٥] في حد ذاتها، فإن تعريفها نفسه محل خلاف، بينما تغيب معايير متماسكة لتحديد متى يصبح فاعل سياسي شعبويًا، للدرجة التي تجعل وجود نظرية للشعبوية غير ممكن. فعلى العكس من الفاشية، التي تتعلق برؤية كلية لإعادة ترتيب المجتمع سياسيًا واقتصاديًا،

72- Jan-Werner Muller, "What Is Populism?", Philadelphia, University of Pennsylvania Press, 2016.

73 - Ibid.

74 - Uri Friedman, "What Is a Populist? And is Donald Trump one?", The Atlantic, February 27, 2017. https://is.gd/o5QHhM

75 - Roger Eatwell & Matthew Goodwin, National Populism: The Revolt Against Liberal Democracy, London, Penguin, 2018.

لا تتوفر الشعبوية على مثل هذه الرؤية. «تنتقد الشعبوية المؤسسة السياسية، لكنها لا تحدد ما الذي يجب أن يكون بديلًا لها، لذا فهي دائما تأتي مع أيديولوجيات أكثر سمكاً، كالاشتراكية أو القومية».[٧٦]

«الشعبوية إذاً هي طريقة للعمل السياسي يمكن أن تتخذ أشكالًا أيديولوجية متعددة بحسب الزمان والمكان، وهي متوافقة مع العديد من الأطر المؤسسية. يمكننا الحديث عن لحظة شعبوية عندما يهتز استقرار الهيمنة السائدة من خلال المطالب المتعددة غير المستجاب لها. في مثل هذه الظروف، تفشل المؤسسات القائمة في تأمين امتثال الناس بينما تحاول الدفاع عن النظام القائم».[٧٧]

وبالتالي فالشعبوية قاصرة عن الإحاطة بتوصيف هذه التيارات السياسية إلا باقترانها بالفاشية أو غيرها من المشاريع، وجزء من هذه التيارات فاشي بالفعل، أو بالقومية البيضاء، ويمكن أن تكون لصيقة بانقلاب عسكري أو بغيرها. لكن هناك توافقاً بدأ يظهر مؤخراً على توصيف «الشعبوية اليمينية» أو «اليمينية المتطرفة».[٧٨]

هنا تكتسب السياقات والأسباب أهمية بالغة. فلهذه التيارات، بتنويعاتها، وبالعناصر التي تتسم بها، وجود سابق على ترامب وعلى الأزمة الاقتصادية العالمية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨، لكن الأزمة ربما كانت نقطة التحول الرئيسية في مسار هذه النسخة من اليمين النيوليبرالي الشعبوي. إلا أن سياقات صعود هذه التيارات ربما تختلف عن سياقات صعود الفاشية في أعقاب الأزمة العالمية في الثلاثينيات من القرن العشرين. ففي الحالة الأخيرة كان الصعود رد فعل على الأزمة

76 - Cas Mudde, "How Populism became the Concept that defines our age», The Guardian, November 22, 2018. https://is.gd/cxXQ8t
77 - Chantal Mouffe, "For a Left Populism", London, Verso, 2018.
78 - Cas Mudde, ibid.

استراتيجيته الأساسية ومغزى وجوده من منطلق الطبقات الحاكمة هو مواجهة أحزاب جماهيرية يسارية وثورية ونقابات كبرى تضم مئات الآلاف من العمال. هذه المرة التوازن مختلف للغاية حيث تغيب مثل هذه الأحزاب ومثل هذه التكوينات الممثلة للطبقات الأفقر التي ناءت بحمل الأزمة، فثوَّرَتها.

الأزمة هي العامل المشترك إذن، ولقد هزت كل شيء. يرصد روجر ايتويل وماثيو جودوين، ما يسميانه بالـ ٤ ديزDs٤، عدم الثقة Distrust في المؤسسات السياسية القائمة والنخب السياسية، والدمار المتوقع Destruction بسبب المهاجرين أو الأقليات أو المؤامرة الخارجية، وبالتالي تحميل هذا الطرف مسؤولية الأزمة، والحرمان Deprivation بسبب سياسات التقشف واللامساواة الهائلة عبر إفقار العمال والطبقات الوسطى، وآخراً، تفكك التحزب De-alignment، بانتهاء المؤسسات الحزبية التقليدية.[٧٩] وقد ساهم تطور النيوليبرالية في السنوات الأخيرة بشدة في الدفع في تفكك التحزب، بما فرضته من رؤية تضفي حيادية فنية تكنوقراطية زائفة على السياسات العامة في الاقتصاد والتعليم، وحتى بما رسخته من حيادية مدّعاًة لمؤسسات كالقضاء.[٨٠]

وبعد عقود من عملية إحلال عميقة وقاسية محل دولة الرفاه الرأسمالية، التي وسمت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، فشلت النيوليبرالية، كنظام سياسات ومرحلة من تطور الرأسمالية وحكمها، في خلق الرفاه المقبول ورسخت جوانب عدم الاستقرار ومهدت الطريق، بفشل إعادة إنتاجها في حل معضلات التراكم الرأسمالي، في خلق الظروف من أجل أشكال من السلطوية اليمينية، أو بالأحرى

79 - Roger Eatwell & Matthew Goodwin, ibid.
80 - Salvatore Babones, "The New Authoritarianism: Trump, Populism, and the Tyranny of Experts", London, Polity Press, 2018.

تحول سلطوي نيوليبرالي سافر.[٨١]

ولا يقتصر تفسير صعود اليمين الشعبوي في سياق الأزمة الاقتصادية الشاملة على اليسار. فرغم أنه يتبنى مدخلًا هوياتيًا ثقافياً، فإن مفكراً أعلن نهاية التاريخ قبل عقود كفرانسيس فوكوياما، يضع صعود اليمين الشعبوي في إطار فشل الليبرالية السياسية الاقتصادية قبل وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية، وكيف ساهمت اللامساواة في الدخل والثروة، واحتكار النخبة للسياسة وانفرادها بقرارات وسياسات في مفاقمة الأزمة على مدى سنوات.[٨٢]

وفي مواجهة تلك الأزمة المالية الاقتصادية، التي صارت اجتماعية سياسية شاملة الآن، وفي مواجهة سياسات الهجوم الطبقية اقتصادياً والمحافظة العنصرية ثقافيا وسياسيا والعداوة للصحافة وللمجتمع المدني والحريات، ولدت حركات مقاومة اجتماعية ومحاولات لصياغة بديل سياسي من رحمها. بعضها جاء ميلادا جديدا كبوديموس في إسبانيا، وبعضها الآخر جاء في صورة إعادة تشكل كما في حزب العمال البريطاني أو سيريزا في اليونان، وبعضها ما زال يزن خياراته، كما في الحركات الاجتماعية المختلفة التي اجتمعت حول المرشح الاشتراكي الأمريكي داخل الحزب الديمقراطي بيرني ساندرز في الولايات المتحدة.

على أساس خطوط المواجهة تلك، تنتقل الورقة للنظر في ظروف وسياقات ظهور هذه المقاومة لشعبوية اليمين الصاعدة، والعناصر المشتركة في خطابها وتوجهاتها، وفي معضلات تطورها والأسئلة الرئيسية التي تواجهها تنظيميا وسياسياً. كما تفحص الدروس المستفادة للعالم

81 - Marco Boffo and Alfredo Saad-Filho, "Neoliberal Capitalism: The Authoritarian Turn", In Leo Panitch and Greg Albo, "Socialist Register 2019: A World Turned Upside Down?", London, Merlin Press, 2018.

٨٢- وائل جمال، فوكوياما والتاريخ الذي لن ينتهي هنا، الشروق، ١٧ مارس ٢٠١٩. https://is.gd/rcvHxs

العربي في أعقاب تمكن الثورة المضادة على ثورات ٢٠١١، في إطار مواجهة تيار شعبوي يميني سلطوي، بدأ يتشكل مؤخراً، كما في مصر على سبيل المثال.

في مقاومة الشعبوية اليمينية: من سياتل لسيريزا وساندرز

في مقابلة تليفزيونية مع بي بي سي في ١٢ مارس ٢٠١٩، قال محافظ البنك المركزي الهندي السابق وكبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي سابقًا راجورام راجان إن «الرأسمالية تتعرض للتهديد لأنها توقفت عن توفير فرص الحياة للكثيرين، وعندما يحدث ذلك فإن الكثيرين يثورون على الرأسمالية».[٨٣] ويبدو الإحساس بالتهديد أيضاً في اضطرار البيت الأبيض في أكتوبر ٢٠١٨ لإصدار تحليل في عشرات الصفحات، للتدليل على أن السياسات الضريبية والاقتصادية المطروحة من الاشتراكيين الأمريكيين لن تجدي نفعًا.[٨٤] ثم حرص الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في خطاب الاتحاد في فبراير ٢٠١٩ على التأكيد على أن الولايات المتحدة لن تكون اشتراكية أبداً[٨٥]، بعدها بأيام كرست مجلة الإيكونيميست البريطانية المحافظة غلافها وموضوعها الرئيسي لتفنيد ما أسمته صعود الاشتراكية الألفية، والبرنامج الاقتصادي الذي يقدمه اشتراكيو الولايات المتحدة.[٨٦]

وفي الحقيقة فإنه كما كان اليمين العنصري القومي موجوداً من قبل الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨، فإن المقاومة للرأسمالية في طورها النيوليبرالي كانت موجودة أيضًا منذ نهاية التسعينيات، مع

83 - BBC News, March 12, 2019 https://is.gd/HC9KSo
84 - CEA Report: The Opportunity Costs of Socialism, October 23, 2018 https://is.gd/ZYVtOx
85 - President Donald J. Trump's State of the Union Address, February 5, 2019 https://is.gd/qWHyRA
86 - The Economist, February 14, 2019 https://is.gd/hXUEqs

ميلاد الحركة ضد العولمة الرأسمالية من سياتل في ١٩٩٩، ثم ضد الحرب على أفغانستان والعراق والتي عبأت الملايين في شوارع العالم، وسلسلة النضالات الاجتماعية والسياسية في أمريكا اللاتينية من أجل المياه والأرض وغيرها، والتي توجت بعدد من الانتفاضات الشعبية في الأرجنتين ولحقت بها على مدى العقد التالي الإكوادور وفنزويلا، ووصول لولا دا سيلفا وحزب العمال للسلطة في البرازيل، فيما سمي كله بـ «المد الوردي». كان «المد الوردي» مجالاً للتزاوج بين الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية، وفي حالات بوليفيا والإكوادور وبعض مراحل التحول في فنزويلا، كانت الديمقراطية القاعدية وحقوق الأقليات والشعوب الأصلية سمات أساسية.

ولقد جاء اندلاع الانتفاضات العربية في ٢٠١١، من تونس ومصر بالذات، وهما الدولتان التي خطتا المسافة الأبعد في التحول النيوليبرالي وحازت برامجهما الاقتصادية في ذلك الإطار ثناء المؤسسات المالية الدولية، تطوراً في نفس الاتجاه. ومن المثير للتأمل التداخل والتأثر المتبادل بين ما حدث في المنطقة العربية وبين التحركات الجماهيرية التي امتدت من بريطانيا لليونان للفلبين وإسبانيا، وظهور حركة «احتلوا» في الولايات المتحدة، والتي استلهمت إلى حد كبير ما حدث في المنطقة العربية.

تباينت الأسباب المباشرة، والقضايا الرئيسية في هذه التحركات، ما بين تمرد الشوارع في لندن بسبب التقشف والتمييز، وقضية الديون في اليونان، وسيطرة القطاع المالي في الولايات المتحدة، ومزيج الإفقار والاستغلال الاقتصادي والسلطوية في العالم العربي، لكن ما جمع بينها هو ما أسماه بول ميسون بـ «عطل في نظام التشغيل Error De Sistema»، ونتائجه المتمثلة في تقشف على نطاق غير مسبوق. من كاليفورنيا للقاهرة. «من المؤكد أن الجيل الصاعد سيكون أفقر مما

كان عليه. وحتى لو لم يحدث كساد مصحوبًا بانخفاض في الأسعار على نمط الثلاثينيات».[٨٧] في هذا الإطار يمكن اعتبار تجربة سيريزا في اليونان ثم ارتقاء جيرمي كوربن لقمة حزب العمال البريطاني، ثم حركات «أنا أيضًا» و»الحيوات السوداء تهم» وحركات التضامن مع المهاجرين وإضرابات المدرسين وغيرها من الحركات الاجتماعية التي انضوت سياسيا في حملة المرشح الاشتراكي للرئاسة من داخل الحزب الديمقراطي بيرني ساندرز ثم في جناح «اشتراكيو أمريكا الديمقراطيين» داخل الحزب الديمقراطي، ثم السترات الصفراء في فرنسا، والانتفاضة في السودان، والتي بدأت كاحتجاجات خبز بسبب رفع أسعاره وأسعار الوقود، امتداداً لموجة المقاومة ضد النيوليبرالية، والجبهة الأولى لمقاومة تحولات مشروعها السلطوية الشعبوية.

المشتركات وعوامل الاختلاف في الحركة والخطاب

يجمع بين كل هذه التجارب السياسية والتنظيمية في لحظات صعودها (سيريزا وبوديموس وكوربن وساندرز) أنها تنطلق من برامج مضادة للتقشف والتمايز الطبقي والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية، التي تولد تفاوتات طبقية جبارة في الثروة والدخل. في مجال السياسات الضريبية، هناك شبه اتفاق على فرض المزيد من الضرائب على الأغنياء[٨٨]،

87 - Paul Mason, “Why It’s Kicking Off Everywhere: The New Global Revolutions”, London, Verso, 2011.

88 - Bernie Sanders, “Our Revolution: A Future to Believe In”, New York, Thomas Dunne Books, 2016

Bernie Sanders, “Where We Go from Here”, New York, Thomas Dunne Books, 2018

ÍñigoErrejón and Chantal Mouffe, “Podemos: In the Name of the People”, London, Lawrence and Wishart, 2016

Labour Party Manifesto 2017, https://is.gd/DYaF2L

Richard Seymour, “Corbyn: The Strange Rebirth of Radical Politics”, London, Verso, 2017

Costas Lapavitsas and StathisKouvelakis, “Syriza’s Repressive Turn”, Verso Blog, October 8, 2018

وفي السياسات الاجتماعية المزيد من الإنفاق على الصحة والتعليم، ومواجهة القطاع المالي في صورة الشركات الكبرى في البورصات والبنوك في حالتي بريطانيا والولايات المتحدة أو الدائنين وممثليهم في حالتي اليونان وإسبانيا.

وبالرغم من أن الجوانب الاقتصادية كانت محورية في برامج وخطاب كل برامج هذه التيارات، إلا أنها لم تكن اقتصادوية بأي معنى، وإنما دائماً ما كان الخطاب واضحًا في تسييسه، أحيانًا في مواجهة الدائنين وحلفائهم، أو ببساطة بالانطلاق من فكرة الحرب الطبقية على حد توصيف بيرني ساندرز. على الجانب الآخر، لم تحتكر المطالب الاقتصادية أعمال هذه التيارات، فكانت قضايا النساء والتمييز والديمقراطية والتغير المناخي والبيئة مركزية في عملها وخطابها وتشكيلها وتحالفاتها.

ومما يجمع بين كل هذه التيارات أيضًا الصلة العضوية المباشرة بينها وبين الحركة القاعدية في الشارع، سواء كانت تلك التحركات المناهضة لبرامج الدائنين والإضرابات العمالية الرافضة للتقشف في اليونان، أم الحركات المختلفة السابق الإشارة لها في الولايات المتحدة، ومجالس الأحياء الديمقراطية المباشرة في إسبانيا. ولقد كان جزءا أساسيا في نجاحها جميعاً، استخدامها لوسائل الاتصال الاجتماعي لكن مع استعادة طرق العمل السياسية التقليدية في المؤتمرات المباشرة مع الناخبين في قواعدهم، بالذات في حالتي كوربن وساندرز. حيث استخدمت حملتاهما المؤتمرات الشعبية والتواصل المباشر مع الجمهور بأكثف ما يكون.

وتتباين هذه التجارب في مساراتها التنظيمية. إذ أن بنى بوديموس كحزب سياسي من قلب حراك الغاضبين في إسبانيا، وشارك في العملية الانتخابية والعمل البرلماني، بينما ظهر سيريزا في ٢٠٠٤ كائتلاف لعدد من الأحزاب اليونانية اليسارية قبل أن يصل للحكم

في ٢٠١٥. أما كوربن، فهو يمثل تيار يساري راديكالي داخل حزب العمال، أحد الحزبين التقليديين في الحياة السياسية في بريطانيا. وبلور ساندرز تياره داخل حملة ترشحه للرئاسة من داخل الحزب الديمقراطي، وصار على رأس جناح تتزايد عضويته بشكل متسارع داخل الحزب. وألقى وصول سيريزا وبوديموس للحكم بظلال من الشك بخصوص شعبية التيارين بالذات مع التراجع عن عدد من البرامج الأساسية التي كسبا زخمهما بفعلها. وتعرضت حكومة سيريزا مثلًا لضغوط تكسير عظام من المصالح المناقضة للمشروعين في مراكز المال العالمية وممثليها خاصة في ألمانيا وفرنسا، والتي مثلها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد والبنك المركزي الأوروبي. بينما ما زال أمام كوربن وساندرز وما يمثلان معارك مهمة في ظل أزمة البريكزت وفي ظل تداعيات حكم ترامب.

شعبوية يسارية مضادة؟ المعضلات التنظيمية والسياسية في مواجهة الشعبوية اليمينية

من ضمن الأسباب التي ساقها فوكوياما في تحليله لصعود اليمين الشعبوي أنه لام اليسار على استغراقه في قضايا الهوية بالتركيز على حقوق المهمشين والمهمشات وحركاتهم الاجتماعية بدلاً من صراع «جمعي» كالصراع الطبقي أو الإصلاح الاجتماعي، مما ترك فراغًا كبيراً ملأه اليمين المتطرف بصوره المختلفة من داعش لحزب الحرية. وفي الحقيقة فإن نماذج المقاومة من اليسار التي أشرنا إليها انطلقت من معارك ذات طبيعة اقتصادية رابطةً إياها بكل تجليات عمليات السيطرة والاستغلال الطبقيين كما سبق التوضيح، إلا أن تراجع المد الوردي في أمريكا اللاتينية والذي وصل أقصاه بتربع جاير بولسونارو على الحكم في البرازيل كممثل لليمين السلطوي الشعبوي النيوليبرالي، وتراجع سيريزا عن برامجها التي أوصلتها للحكم واعتناقها لسياسات

التقشف والاستدانة، تؤكد أن الطريق ليست سهلة ولا سلسة.

يأتي على رأس التحديات المشاريع المقاومة للشعبوية اليمينية قضية أفق البرنامج السياسي والاقتصادي لهذه الحركات، والقدرة على تنفيذه حال الوصول للحكم. ففي حالات البرازيل وحتى التجارب الأكثر جذرية في بوليفيا والإكوادور وبرنامج سيريزا الراديكالي فيما يتعلق بالديون، فإن الوصول لقمة الدولة كان محفوفاً بمخاطر تبني نفس السياسات والحدود الهيكلية لدولة مصممة لخدمة السيطرة والاستغلال الطبقيين. وهنا فلا مناص من مواجهة الأسئلة المتعلقة بالاختيار بين تجاوز النيوليبرالية أم الرأسمالية وطبيعة البديل السياسي والاقتصادي، وأي برامج عملية ومطلبية يمكن صياغتها للتعبئة والاتصال بالحركات الاحتجاجية والشرائح الطبقية المستغَلة.

وإذا كان الوسط قد ذاب في قلب تناقضات أزمة الرأسمالية ونظامها التمثيلي ونزوعها النيوليبرالي السلطوي، ما زال هناك تصورات تؤكد على أن هذا الاصطفاف ليس هو الاصطفاف الصحيح. تقول شانتال موف إنها كانت تدعو للاصطفاف السياسي الطبقي: «يسار في مواجهة اليمين»، قبل الصعود الشعبوي اليميني الأخير. إلا أنها غيرت موقفها، وترى أن أفق المقاومة يجب أن ينطلق من اصطفاف شعبوي آخر يقوم على مبادئ الديمقراطية التقدمية، أو شعبوية يقودها اليسار، على حد تعبيرها، تقسم المجتمع قسمين: من يدافعون عن قيم الديمقراطية التقدمية في مواجهة أعدائها.[٨٩] لكن نجاح مثل هذا الاصطفاف سيكون محدوداً على الدوام بعدم استهدافه مكامن السيطرة والهيمنة في الاقتصاد كما في السياسة، إذ كيف يمكن هزيمة شعبوية حرب طبقية دون دخول الحرب الطبقية؟

المعضلة الأخرى تتعلق بنوع التنظيم. ومن المؤكد أنه من الطبيعي

89 - Chantal Mouffe, ibid.

أن تتباين تجارب التنظيم باختلاف التجارب وتوازنات القوى ونقاط الارتكاز الجماهيرية، غير أنه هناك أسئلة أساسية عابرة للسياقات تتعلق بنوعية الديمقراطية داخل التنظيم وفي المجتمع وبطبيعة العلاقة بين الحزب كممثل سياسي وبين الحركات الشعبية والاجتماعية التي ترغب في التمتع باستقلاليتها.

خاتمة

تزامنت الثورة المضادة العربية وتراجع الانتفاضات العربية منذ ٢٠١٣ مع موجة الصعود اليميني العالمي. والحقيقة أن فوز ترامب بالسلطة في الولايات المتحدة في ٢٠١٦ لعب دوراً داعما مركزيًا للسلطويات النيوليبرالية العربية، والشعبوية منها في الحالة المصرية. ولقد شنت الثورة المضادة هجمة سياسية اجتماعية كاسحة خلال السنوات الماضية من خلال تبني سياسات تقشف أصولية بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي في مصر وتونس والمغرب والأردن والعراق وحتى السودان. وفي مقابل اليمين السلطوي في الحكم، صعد نجم يمين آخر شعبوي سلطوي ممثلا في داعش.

لكن شعبويات اليمين العربي تواجه تداعيات أزمة الرأسمالية العالمية من موقع أسوأ. «ففشل النيوليبرالية هو ليس فقط في عدم تلبية تطلعات القاعدة الأوسع من الناس، بل وفي التعامل مع القضايا الكبرى الملحة وعلى رأسها النشاط الاقتصادي وتراكم رأس المال، ناهينا عن قضايا التفاوت وانعدام الثقة، يعني أنها تدفع في طرق المزيد من عدم الاستقرار وأشكال جديدة من السلطوية، وبما أن هذه الأشكال السياسية السلطوية هي الأخرى لا يمكنها تأمين الاستقرار، فإنها توفر مساراً محتملاً لظهور أشكال جديدة من الفاشية».[٩٠] هذا طريق مسدود ما لم تبزغ مقاومة قادرة على الاستفادة من دروس ٢٠١١ ومن تجارب مشاريع المقاومة العالمية ونجاحاتها وإخفاقاتها، وتشارك بفعالية في الحوار حول معضلات تطورها.

90 - Marco Boffo and Alfredo Saad-Filho, ibid.